الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي - الدورة السابعة

فلسطين: تقرير استطلاعات الرأي العام

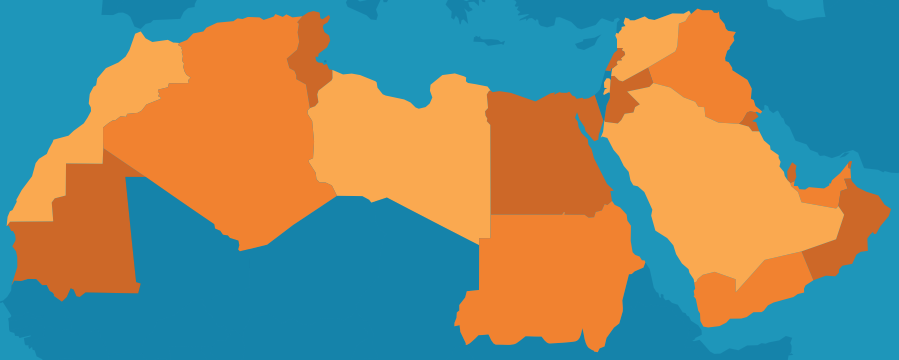

د. خليل الشقاقي
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

الملخص التنفيذي

هذه هي نتائج الدورة السابعة للباروميتر العربي في فلسطين. جرت عملية جمع البيانات خلال الفترة من 14 إلى 23 أكتوبر/تشرين الأول 2021 في الضفة الغربية (وتشمل القدس الشرقية) وقطاع غزة. أجريت جميع المقابلات وجهًا لوجه مع عينة ممثلة من السكان البالغين، في سن 18 عامًا فأكبر. ويغطي الاستطلاع جملة من القضايا مثل الظروف الاقتصادية والديمقراطية والحُكم ومستوى الرضا عن الأداء الحكومي والمؤسسات العامة الأخرى، والهجرة والممارسات الدينية والنوع الاجتماعي والتعليم والإعلام وفيروس كورونا والقضايا الدولية والإقليمية الرئيسية.

يظهر من النتائج أن الوضع الاقتصادي وفيروس كورونا هما أول القضايا على قائمة اهتمامات الناس. لدى السؤال عن أهم تحدٍ يواجه فلسطين اليوم، اختارت أكبر نسبة "الوضع الاقتصادي، مثل الفقر والبطالة والتضخم"، وبعده انتشار فيروس كورونا، والفساد المالي والإداري، وانعدام الاستقرار والأمن الداخليين. يجدر بالملاحظة أن المبحوثين في أغلب الدول العربية التي غطّاها استطلاع الباروميتر العربي - الدورة السابعة، قد اختاروا الوضع الاقتصادي وأزمة كورونا بصفتهما أهم التحديات التي تواجه بلادهم. عند السؤال عن الوضع الاقتصادي الراهن في فلسطين، قالت الأغلبية العظمى إنه سيئ أو سيئ للغاية. ولدى السؤال حول توقعاتهم إزاء الوضع الاقتصادي خلال السنوات القليلة المقبلة، قال أقل من الثلث إنه سيتحسن كثيرًا أو إلى حدّ ما.

وتُظهر النتائج أيضًا نسبة مقلقة ممن أعربوا عن القلق إزاء اللامساواة الاقتصادية؛ إذ قالت الغالبية العظمى إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تمثل مشكلة. كما أن ثمة أغلبية واضحة، لا سيما في الضفة الغربية، ترى أن اللامساواة تتسع. إضافة للمذكور، أظهرت النتائج أن أكثر من نصف سكان غزة وأكثر من ربع سكان الضفة الغربية لديهم مشكلة في تأمين الطعام لعائلاتهم. يجدر بالذكر أن الأغلبية في جميع الدول العربية المشمولة بالاستطلاع اعتبرت اللامساواة الاقتصادية مشكلة كبيرة، وكانت أعلى نسب الإقبال على هذا الرأي في كل من الأردن ومصر ولبنان وتونس.

ولدى السؤال عن أول وثاني أهم قضية يجب أن تركز عليها الحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية في فلسطين، كانت القضايا الثلاث التالية هي التي ذُكرت بالترتيب: تهيئة فرص عمل أكثر، وزيادة أجور الوظائف التي يعمل بها الناس حاليًا، والعمل على خفض تكاليف المعيشة. ولقد أظهر سكان الضفة وغزة ميولًا متشابهة وإن لم تكن متطابقة فيما يخص تحديد أهم أولويات الإنفاق الحكومي خلال السنة المقبلة. إذ اتفق الطرفان على أن أهم أولوية يجب أن تكون منظومة الرعاية الصحية. كما اتفقا على ترتيب جميع الأولويات الأخرى باستثناء الأولوية الثانية: اختار سكان الضفة الغربية في ذلك الترتيب المنظومة التعليمية ووراءها دعم السلع والخدمات، في حين اختار سكان غزة دعم السلع والخدمات ومن بعده المنظومة التعليمية.

وفي ملف تصورات الناس حول الديمقراطية، اتفقت الأغلبية العظمى أو اتفقت بشدة مع مقولة "النظم الديمقراطية قد تكون بها مشكلات، لكنها أفضل من النظم الأخرى"، مع رفض الرُبع تقريبًا لهذه المقولة. ولقد تأثر تأييد هذه المقولة بعوامل السن والتعليم. تشير نتائج الدورة السابعة للباروميتر العربي إلى تراجع التوافق على هذه المقولة مقارنة بجميع دورات الباروميتر العربي السابقة. الحق أن هذا هو أدنى مستوى سُجل في فلسطين عبر مختلف دورات استطلاع الباروميتر العربي على الإطلاق. ولقد تبين أن دعم الناس للديمقراطية بلغ أعلى معدلاته في أربع دول أخرى مشاركة في الدورة السابعة، بخلاف فلسطين، وبلغت أعلى نسب التأييد في لبنان والأردن، وحققت أدنى معدلات لها في كل من المغرب ومصر.

ربما وراء هذا الانحسار القائم عدة عوامل. تُظهر النتائج تغيرًا سلبيًا كبيرًا للغاية في تصورات الناس حول آثار الديمقراطية على الأداء الاقتصادي للبلد، وعلى الأمن والاستقرار، وطبيعة صناعة القرار. على سبيل المثال، وافقت الأغلبية للمرة الأولى على أن "في ظل الديمقراطية، يصبح الأداء الاقتصادي للدولة ضعيفًا"، وأن الديمقراطية ليست فعالة في "الحفاظ على الأمن والاستقرار"، وأن النظم الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشكلات. إضافة إلى هذا، فقد أيدت أغلبية كبيرة أو أيدت بقوة مقولة أنه "طالما الحكومة قادرة على حل المشكلات الاقتصادية للبلد، فلا يهم نوع الحكومة". وأيدت أغلبية أقل فكرة أن "طالما الحكومة قادرة على حفظ النظام والاستقرار في البلد، فلا يهم إذا كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية".

رغم كل المذكور أعلاه، تبقى الديمقراطية - من حيث المبدأ - النظام السياسي الأعلى تفضيلًا عند الناس. لدى السؤال عن أي المقولات أقرب لآرائهم، اختار 57% "الديمقراطية أفضل دائمًا من أي نظام حكومي آخر" في حين اختار الخُمس فقط "في بعض الحالات، تصبح الحكومة غير الديمقراطية أفضل من أنواع الحكومات الأخرى". واختارت نسبة خُمس أخرى "بالنسبة لأمثالي، لا يهم نوع الحكومة".

سألنا الناس عن الثقة في مختلف المؤسسات الفلسطينية، من الحكومة، والرئيس، والمحاكم، البرلمان، ومنظمات المجتمع المدني. مثل جميع الدول العربية الأخرى المشاركة في الدورة السابعة، أعربت أقلية فقط عن ثقتها في الحكومة. تظهر النتائج الفلسطينية اختلافات كبيرة بين المشاركين في الضفة الغربية وغزة، حيث يميل المشاركون إلى الإشارة إلى مستوى الثقة لديهم في المؤسسات العاملة في مناطقهم. أغلبية الفلسطينيين لا تثق بأي من المؤسسات العامة الخمس المذكورة. لكن النتائج تظهر أن سكان غزة يميلون إلى الثقة في المؤسسات في منطقتهم أكثر من الثقة التي يضعها سكان الضفة الغربية في مؤسسات الضفة الغربية، باستثناء الثقة في رئيس السلطة الفلسطينية التي هي أعلى في الضفة الغربية منها في قطاع غزة. . وتشير هذه النتائج إلى تراجع الثقة في المؤسسات العامة في الضفة والقطاع مقارنة بالنتائج التي توصلنا إليها في الدورة الخامسة.

وطلبنا من الجمهور تقييم مدى استجابة الحكومة لما يريده الناس. ما يقرب من ثلاثة أرباعهم يرون أن الحكومة ليست سريعة الاستجابة أو غير مستجيبة. تظهر الدورة السابعة

من الباروميتر العربي أن الغالبية العظمى تعتقد أن النظام السياسي الفلسطيني يحتاج إلى تغيير كبير أو يجب استبداله.

ولدى السؤال عن رضاهم عن الأداء العام للحكومة، مال أغلب الناس إلى إبداء عدم الرضا. ولكن عند السؤال عن خدمات محددة، كان الجمهور منقسمًا في الغالب. ما يزيد قليلاً عن النصف أو حوالي النصف أعربوا عن رضاهم عن النظام التعليمي في فلسطين، وخدمات جمع النفايات، ونظام التعليم العام، ونظام الرعاية الصحية. وبأعداد كبيرة، يعتقد سكان الضفة الغربية وغزة أن الحكومة لا تفعل ما يكفي للمساعدة في معالجة قضايا مثل تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء أو الحفاظ على استقرار الأسعار.

يعتقد عدد كبير أن نوعية حياتهم أفضل من نوعية حياة جيل الآباء. ومن المرجح أن هذا الرأي يسود في الضفة الغربية أكثر من قطاع غزة بفارق كبير. وبالمثل، عندما سُئلوا عن نوعية حياة أطفالهم في المستقبل، قالت أغلبية سكان الضفة الغربية وأقلية كبيرة في قطاع غزة إن حياة الجيل المُقبل ستكون أفضل؛ وقال ما يزيد قليلاً عن الخمس إن الوضع سيكون كما هو، بينما قال الخمس إنه سيكون أسوأ.

تعتقد الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين أن الفساد موجود داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية بدرجة كبيرة أو متوسطة. المعدل الحالي هو الأعلى عبر جميع دورات الباروميتر العربي في فلسطين. ومع ذلك، فإن أداء فلسطين في الواقع أفضل من معظم الدول العربية الأخرى في الدورة الحالية، حيث سجلت لبنان وتونس والعراق أعلى المعدلات في ملف التصورات حول استشراء الفساد.

وبحث الاستطلاع المشاركة السياسية. يقول ثلث الناس فقط إنهم مهتمون بالسياسة. لكن الغالبية العظمى تقول إنهم ليسوا أعضاء في منظمة أو مجموعة أو ناد وإنهم لا يتطوعون بوقتهم للقيام بعمل غير مدفوع الأجر من أجل قضية يهتمون بها. تشارك نسبة صغيرة جدًا في الأنشطة عبر الإنترنت أو تحضرها للمساعدة في حل مشكلات المجتمع.

لدى الفلسطينيين نظرة قاتمة للحريات التي يتمتعون بها. سألنا الناس عن تقييمهم لمدى ضمان الحريات الخمس في فلسطين: التعبير عن الرأي، والمشاركة في الاحتجاجات السلمية، وانتقاد وسائل الإعلام لما تفعله الحكومة، وحرية الصحافة، وحرية المعتقد الديني. يُنظر إلى كل شيء باستثناء الحرية الدينية على أنه غير مضمون، وفي جميع الحالات، يرى سكان غزة أن هذه الحريات مضمونة أكثر من سكان الضفة الغربية.

سألنا أيضًا عن التحديات البيئية التي تواجه فلسطين. وتختلف تقديرات المواطنين لأول وثاني أهم المشاكل البيئية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. بالنسبة لسكان الضفة الغربية، تعتبر القمامة أو النفايات المشكلة الأولى والثانية، وبالنسبة لسكان غزة، يعد تلوث مياه الشرب وتلوث البحر والشواطئ هما أول وثاني أكبر مشكلة بيئية.

ويقول الرُبع إنهم فكروا في الهجرة من فلسطين للعيش في مكان آخر، ويقول ثلاثة أرباع المبحوثين إنهم لم يفكروا بذلك. وتشير هذه النتيجة إلى انخفاض طفيف مقارنة باستطلاع عام 2018، لكنها نسب أعلى من الطلب على الهجرة في الدورتين الأولى والثانية من

الباروميتر العربي. ولأسباب واضحة تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والسياسية، فإن الطلب على الهجرة أعلى في قطاع غزة منه في الضفة الغربية. كما أنه أعلى بين الرجال والشباب والأكثر تعليمًا. ومن الجدير بالذكر أنه مقارنة بالنتائج في الدول العربية الأخرى المشاركة في دورة الباروميتر العربي الحالية، تأتي فلسطين في المنتصف من حيث الطلب على الهجرة، وتأتي الأردن والسودان وتونس ولبنان في المقدمة مع إقبال أعلى بكثير على الهجرة.

وفيما يتعلق بالتدين، فإن غالبية الفلسطينيين يعتبرون أنفسهم "متدينين إلى حد ما"، في حين تقول أقلية كبيرة إنهم متدينون، وتقول نسبة صغيرة أنهم غير متدينين. وبالمقارنة مع الدول العربية الأخرى في دورة الباروميتر العربي الحالية، تأتي فلسطين في المنتصف، حيث سجلت موريتانيا والسودان والمغرب ومصر نسبة أعلى من التدين. أما بين الفلسطينيين، فإن التدين أعلى في قطاع غزة، بين كبار السن، والأقل تعليمًا، وأولئك الذين لا يستطيعون الحصول على الغذاء. وتشير هذه النتيجة إلى ارتفاع نسبة من يعرّفون أنفسهم على أنهم متدينون مقارنة بالدورة السابقة، في عام 2018. وبين الشباب، تشير النتائج إلى زيادة التدين بمقدار 8 نقاط مئوية خلال نفس الفترة. تظهر النتائج أن الأغلبية - ما يقرب من الثلثين - لا توافق على أو تعارض بشدة العبارة القائلة بأن "الممارسة الدينية هي شأن خاص يجب فصله عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية". على ذلك، تتفق أو تتفق بشدة الأغلبية مع العبارة القائلة بأن "حاليًا، يُرجح أن القيادات الدينية فاسدة بنفس قدر فساد القيادات غير الدينية".

ولقد سألنا أيضًا عن التمييز العنصري. وعندما سُئلوا عمّا إذا كان التمييز العنصري يمثل مشكلة خطيرة في فلسطين، أجابت أغلبية واضحة بالإيجاب. أعطت نسب أكبر من المبحوثين في تونس والعراق والأردن نفس الإجابة. ومع ذلك، عندما سُئل الناس في فلسطين على وجه التحديد عن مدى التمييز ضد الأشخاص ذوي البشرة الداكنة، قال ما يزيد قليلاً عن الربع إن هذه الفئة تتعرض للتمييز إلى حد كبير أو متوسط. وعند السؤال عما إذا كان السود في فلسطين يواجهون التمييز، أجاب واحد من كل خمسة بنعم.

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، تشير الدورة السابعة إلى أنه رغم صعود التدين في المجتمع الفلسطيني، إلا أن الجمهور أصبح اليوم أكثر ليبرالية عما كان عليه منذ الدورة الأولى في عام 2006. إذ يوافق ما يقرب من الثلثين أو يوافقون بشدة على العبارة القائلة بأن الرجال بشكل عام أفضل في القيادة السياسية من النساء. هذه النتيجة، رغم أنها ليست مشجعة للغاية، تمثل انخفاضًا بمقدار 5 نقاط مئوية مقارنة بالدورة الخامسة وانخفاضًا بمقدار 20 نقطة مقارنة بالدورة الأولى في عام 2006. ومثل فلسطين، وافقت الأغلبيات في جميع الدول العربية المشاركة الأخرى تقريبًا على هذه المقولة مع استثنائين ملحوظين: لبنان وتونس.

الأغلبية الساحقة لا توافق أو تعارض بشدة مقولة أن التعليم الجامعي للذكور أهم من التعليم الجامعي للإناث. وعندما سُئلوا عن العائق الأكثر صعوبة أمام دخول النساء إلى قوة العمل، جاءت الأجور المنخفضة في المرتبة الأولى يليها الافتقار إلى خيارات رعاية الأطفال، وأن الرجال يُعطون الأولوية في العمل. وبالفعل وجدنا أن الأغلبية توافق على ضرورة الفصل بين الرجال والنساء أو عدم الاختلاط في مكان العمل. وهنا أيضًا، من الواضح أن

سكان غزة أكثر تحفظًا من الضفة. وأخيرًا، تعتقد أغلبية صغيرة أنه خلال السنة الماضية، تزايدت حالات سوء المعاملة أو العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالتعليم، حدد الناس خمس مشكلات باعتبارها أهم التحديات التي يواجهها الأطفال في المدارس الحكومية الفلسطينية. بدءًا من المشكلة الأكثر إشكالية، تم تحديد الاكتظاظ باعتباره المشكلة الأولى، يليها المقررات المدرسية القديمة، ونقص المعلمين والموظفين المهرة، ونقص التكنولوجيا في الفصول الدراسية أو التي عفا عليها الزمن، وأخيرا البنية التحتية المتداعية. ومن بين الدول العربية المشاركة، تأتي فلسطين في المرتبة الأولى في تحديد الاكتظاظ باعتباره التحدي الأكبر.

كما استكشفنا العادات الإعلامية للمواطنين الفلسطينيين. أربعة من كل خمسة فلسطينيين يستخدمون الإنترنت بشكل يومي: ثلاثة من كل خمسة يستخدمونه على مدار اليوم، وخُمس إضافي يستخدمه مرة واحدة على الأقل يوميًا. تعد فلسطين ضمن أعلى ثلاث دول عربية، المشاركة في الاستطلاع، في استخدام الإنترنت على مدار اليوم. ويأتي الأردن ولبنان في المركزين الأول والثاني على التوالي. من المرجح أن يستخدم الشباب الإنترنت طوال اليوم. وفي الواقع، تظهر فجوة كبيرة بين الشباب والأكبر سنًا، حيث يستخدم الفلسطينيون الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا الإنترنت طوال اليوم أكثر بكثير من أولئك الذين تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكبر.

وبسؤالهم عن المصدر الأساسي للمعلومات لمتابعة الأخبار العاجلة مع تطور الأحداث، جاءت منصات التواصل الاجتماعي في المرتبة الأولى، حيث يستخدمها ثلاثة من كل خمسة أشخاص لهذا الغرض، بينما يستخدم الرُبع التلفزيون. يتم استخدام المحادثات وجهًا لوجه، والإذاعة، والمحادثات الهاتفية، والصحف لمتابعة الأخبار العاجلة من قبل عدد قليل جدًا من الأشخاص. وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع طفيف في نسبة الذين يعتمدون على منصات التواصل الاجتماعي مقارنة بالدورة السابقة من الاستطلاع. في حين يعتمد الفلسطينيون من مختلف الأجيال على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر رئيسي للمعلومات حول الأخبار العاجلة، فإن ما يقرب من أربعة من كل خمسة شباب، مقارنة بخمسة فقط من كل عشرة كبار السن، يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي لهذا الغرض.

كما سبق الذكر، اختار المبحوثون انتشار فيروس كورونا باعتباره التحدي الثاني الأكثر أهمية الذي يواجه الفلسطينيين اليوم. وأشارت الأغلبية إلى قلقها البالغ، أو القلق إلى حد ما، بشأن استمرار انتشار الفيروس. وعند سؤالهم عن أسباب قلقهم، أشارت النسبة الأكبر إلى أنهم يشعرون بالقلق من إصابة أحد أفراد أسرهم بالفيروس واعتلال صحته بسببه بشدة أو وفاته. أما القلق الثاني - من حيث الترتيب - فقد ركز على عدم تنفيذ الناس لتوصيات الحكومة. وشملت المخاوف المهمة الأخرى فقدان دخل الأسرة، والتأثير السلبي على الاقتصاد، وعدم قدرة نظام الرعاية الصحية على التعامل مع حالات كوفيد-19.

ومع السؤال عن التحديات التي يسببها الفيروس، اختار حوالي النصف إما اضطراب تعليم أطفالهم أو فقدان الدخل. وشملت التحديات الأخرى التي تم ذكرها تعطيل الحياة الاجتماعية، وزيادة تكاليف المعيشة، والآثار السلبية على الحالة النفسية والعاطفية. وعند

تقييم أداء الحكومة في الاستجابة لأزمة فيروس كورونا، قال 3 من كل 5 إنه جيد أو جيد جدًا. وأشار الأغلبية إلى الحصول على اللقاح. بالنسبة لأولئك الذين يرفضون اللقاح، تباينت الأسباب المُقدمة: أشار الثلث إلى عدم اقتناعهم بفعالية اللقاح، ويليهم من قالوا: "ما سيصيبني هو بيد الله"، ومن أبدى قلقًا من الآثار الجانبية السلبية للقاحات.

كما جرى السؤال عن صنع السلام والتطبيع والقضايا السياسية والاقتصادية الدولية. فيما يتعلق بعملية صنع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، اختارت أغلبية بسيطة حل الدولتين، على أساس حدود عام 1967، باعتباره الحل الأفضل لإنهاء الصراع والاحتلال. واختارت نسب أقل دولة واحدة لليهود والعرب، أو كونفدرالية فلسطينية إسرائيلية. لكن أكثر من الربع اختاروا حلاً "آخر". وعندما سُئلوا عن تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، قال جميع الفلسطينيين تقريبًا إنهم يعارضون ذلك أو يعارضونه بشدة. ومن الجدير بالذكر أن الأغلبية في ست دول عربية مشاركة في الاستطلاع فضلت حل الدولتين بينما فضلت أقليات صغيرة في جميع الدول المشاركة حل الدولة الواحدة أو الكونفدرالية. وتُظهِر جميع الدول المشاركة تقريبًا دعمًا طفيفًا للتطبيع، باستثناء السودان والمغرب، اللذين تجاوز دعمهما الثلث في حالة المغرب، وأقل بقليل من 40% في حالة السودان.

كما سألنا الجمهور عما إذا كان لديه رأي إيجابي أو سلبي تجاه الأمم المتحدة ومختلف الأطراف الدولية الرئيسية، وتشمل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والمملكة المتحدة وكذلك تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية. تركيا هي الدولة الوحيدة التي تقول الأغلبية إن لديها رأيًا إيجابيًا أو إيجابيًا للغاية حولها. والثلث لديهم رأي إيجابي تجاه الصين. وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأخيرة من حيث تفضيلات الناس. كما أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تريد أغلبية واضحة علاقات اقتصادية أقوى معها، تليها الصين.

ولدى السؤال عمّا إذا كانت سياسات إدارة بايدن تجاه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفضل أم هي نفسها أم أسوأ من سياسات إدارة ترامب، فقالت الغالبية العظمى إنها نفس الشيء أو أسوأ.

وطلبنا من المبحوثين تقييم مختلف التهديدات المحتملة لمصالح الأمن القومي لفلسطين. تم تزويد المشاركين بستة تهديدات محتملة. وإليكم كيف ينظر المشاركون إليها من الأكثر إلى الأقل خطورة: الاحتلال الإسرائيلي، وصعود القوة الاقتصادية الأمريكية، والبرنامج النووي الإيراني، والنفوذ الإقليمي لإيران، والنفوذ السياسي للمملكة العربية السعودية، وصعود القوة الاقتصادية للصين.

كما طلبنا من الجمهور تقييم السياسات الخارجية لقادة القوى الدولية والإقليمية الكبرى. ووصف ثلاثة من كل خمسة أشخاص سياسات الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بأنها جيدة أو جيدة جدًا. وجاء بوتين في المرتبة الثانية، يليه شي جين بينغ، وعلي خامنئي، ومحمد بن سلمان، ومحمد بن زايد، وجوزيف بايدن، وأخيراً بشار الأسد. والفرق الأهم بين الدورة الحالية ودورة الباروميتر العربي السابقة هو انخفاض التقييم الإيجابي للرئيس التركي بمقدار 12 نقطة مئوية.

المقدمة

هذه هي نتائج الدورة السابعة من الباروميتر العربي. حتى الآن، تم تنفيذ هذه الدورة من الاستطلاع في عشر دول عربية. جرى تنفيذ أعمال جمع البيانات في فلسطين خلال الفترة من 14 إلى 23 أكتوبر/تشرين الأول 2021 في الضفة الغربية (وتشمل القدس الشرقية) وقطاع غزة. تمت جميع المقابلات وجهًا لوجه مع عينة ممثلة من السكان البالغين، في سن 18 عامًا فأكبر. كانت عملية اختيار العينة متعددة المراحل، حيث اختيرت 120 منطقة أو محلية مأهولة بشكل عشوائي. تم عمل 15 مقابلة في كل منطقة، بإجمالي 1800 مقابلة. جرى استخدام أدوات مقابلة شخصية بمساعدة الحاسب الآلي (CAPI) لتسجيل إجابات المبحوثين. ولتشجيع المبحوثين على الإجابة بصدق، أكدنا لهم حجب الهوية بشكل كامل عن الإجابات. لم يقدم المبحوثون أسماءهم ولم يتم جمع معلومات تعريفية. كانت نسبة الرفض 22%، أعلى من المتوسط بسبب طول الاستطلاع. وكان هامش الخطأ 3%-/+.

شهدت الفترة التي سبقت إجراء الاستطلاع عدة تطورات محلية وفلسطينية - إسرائيلية ودولية هامة. بدأ عام 2021 بصدور مرسوم رئاسي بإجراء انتخابات تشريعية في 22 مايو/أيار، وانتخابات رئاسية في 31 يوليو/تموز 2021. ومرت العملية الانتخابية، بقيادة لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، بسلاسة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن لم تتمكن لجنة الانتخابات المركزية من بدء العملية في القدس الشرقية. ولم تسمح إسرائيل ببدء العملية الانتخابية في تلك المنطقة على الرغم من أن الانتخابات البرلمانية و/أو الرئاسية جرت في القدس الشرقية في الأعوام 1996 و2005 و2006. وفي أواخر أبريل/نيسان، قررت السلطة الفلسطينية تأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية لأن إسرائيل رفضت منحها الإذن بإجرائها في القدس الشرقية. ويشتبه معظم الفلسطينيين في أن قيادة السلطة الفلسطينية أجلت الانتخابات لأنها كانت تخشى نتائجها.

كما شهدت الأراضي الفلسطينية مطلع عام 2021 ارتفاعًا كبيرًا في عدد الوفيات والإصابات بفيروس كورونا. ولم يتم توفير لقاح فيروس كورونا بأعداد كبيرة من قبل حكومة السلطة الفلسطينية خلال الربع الأول من ذلك العام. ومع ذلك، فقد بدأت عملية تطعيم محدودة باستخدام كمية صغيرة تم توفيرها للسلطة الفلسطينية. لكن العملية شابتها اتهامات بالمحسوبية وانعدام الشفافية.

دولياً، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية، في فبراير/شباط 2021، بياناً أكدت فيه ولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكانت التطورات الأمريكية ذات صلة أيضًا بالأراضي الفلسطينية في ذلك الوقت: فقد تولى جو بايدن منصبه كرئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة، ووعد باستعادة العلاقات الفلسطينية الأمريكية والدعم الاقتصادي الأمريكي للسلطة الفلسطينية.

كما شهدت الفترة التي سبقت الاستطلاع اندلاع مواجهات شعبية فلسطينية مع الشرطة الإسرائيلية في شهر مايو/أيار في القدس الشرقية، احتجاجًا على الصراع على إتاحة الوصول إلى الأماكن المقدسة الإسلامية والتهديد بطرد الفلسطينيين من منازلهم في الشيخ جراح، والتي أعقبت في الشهر نفسه باندلاع الحرب الرابعة بين حماس وإسرائيل التي

بدأت بسبب هذه المواجهات. وكان الفلسطينيون منشغلين أيضًا بمقتل الناشط السياسي نزار بنات على يد أجهزة الأمن الفلسطينية. وأعقب وفاة "بنات" اندلاع احتجاجات شعبية ضد السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية وقيادة السلطة الفلسطينية للمطالبة بتغيير النظام.

ولتهدئة المخاوف العامة بعد تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية ومقتل "بنات"، قررت السلطة الفلسطينية في سبتمبر/أيلول 2021 إجراء انتخابات محلية على مرحلتين، واحدة في ديسمبر/كانون الأول، في القرى والبلدات الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن 11 ألف نسمة، والأخرى في الربيع التالي للمناطق الأخرى. اكتسبت هذه الانتخابات المحلية بعض الأهمية لأنها جاءت بعد كل هذه التطورات الأخرى التي ساهمت في إحداث تحول كبير في ميزان القوى الداخلي في السياسة الفلسطينية، مما أدى إلى انخفاض كبير في شعبية الرئيس عباس وحزب فتح الذي يتزعمه، في حين تعززت شعبية حماس، الحركة الإسلامية التي تسيطر على قطاع غزة.

وفيما يخص العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية أيضًا، تم تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة في منتصف يونيو/حزيران 2021. وترأس الحكومة الجديدة زعيم تحالف يمينا اليميني، نفتالي بينيت، وتشكلت من ائتلاف من مختلف الأحزاب، من اليسار إلى اليمين، متحدون في معارضتهم لزعيم الليكود بنيامين نتنياهو، الذي يشغل منصب رئيس وزراء إسرائيل منذ عام 2009. وفي أغسطس/آب ومرة أخرى في أكتوبر/تشرين الأول، التقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مع وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس في رام الله للحديث عن العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية وسبل تحسينها، مع تعزيز السلطة الفلسطينية من خلال تنفيذ مختلف تدابير بناء الثقة التي شملت الموافقة على الآلاف من طلبات لم شمل الأسر، وتحويل أموال إضافية إلى السلطة الفلسطينية، وإصدار المزيد من التصاريح للعمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل . كما شهد مطلع شهر سبتمبر/أيلول هروب وإعادة القبض على ستة أسرى فلسطينيين من سجن جلبوع في إسرائيل.

الدورة السابعة للباروميتر العربي هي واحدة من ست استطلاعات رأي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية منذ مايو/أيار 2006، عندما تم تنفيذ أول دورة للباروميتر العربي. الدورة الثانية في فلسطين نُفذت في ديسمبر/كانون الأول 2010، وجاءت الثالثة في ديسمبر/كانون الأول 2012، والرابعة في فبراير/شباط 2016، والخامسة في نوفمبر/تشرين الثاني 2018. لم تشارك فلسطين في الدورة السادسة التي نُفذت في 2020-2021، وركزت على أزمة فيروس كورونا. في الدورة السابعة، تعد فلسطين واحدة من عشر دول عربية تم فيها الاستطلاع إبان الشهور الأخيرة من 2021 والشهور الأولى من عام 2022. يشير هذا التقرير بشكل مقارن إلى بعض أهم النتائج من تلك الدول الأخرى.

تواريخ عقد دورات الباروميتر العربي في فلسطين: 2006-2021					
الدورة الأولى	الدورة الثانية	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة	الدورة الخامسة	الدورة السابعة
مايو/أيار 2006	ديسمبر/كانون الأول 2010	ديسمبر/كانون الأول 2012	فبراير/شباط 2016	نوفمبر/تشرين الثاني 2018	أكتوبر/تشرين الأول 2021

النتائج الأساسية

(1) أهم التحديات

لدى السؤال عن أهم تحدٍ يواجه فلسطين اليوم، اختارت النسبة الأكبر (31%) "الوضع الاقتصادي، مثل الفقر والبطالة والكساد"، ويليه اختيار انتشار فيروس كورونا (21%)، ثم الفساد المالي والإداري (19%)، ثم انعدام الاستقرار والأمن داخلياً (16%)، والتدخل الأجنبي (5%) والخدمات العامة (3%). احتلت الظروف الاقتصادية وفيروس كورونا مساحة أكبر تحديين اختارهما سكان غزة والضفة الغربية. لكن نسبة سكان غزة الذين اختاروا التحديات الاقتصادية بلغت ضعف النسبة في الضفة الغربية، وهذا لأسباب واضحة. فسكان غزة يشددون على الوضع الاقتصادي أكثر بكثير من سكان الضفة الغربية. والناس هنا وهناك يعتبرون الفساد وانعدام الاستقرار والأمن داخليا من بين أكبر أربعة تحديات. في دورة الباروميتر العربي الحالية، شدد الكثير من المبحوثين العرب الآخرين أكثر على التحدي الاقتصادي قياساً إلى الفلسطينيين. على سبيل المثال بلغت النسبة 63% في الأردن و48% في لبنان، ممن اختاروا التحدي الاقتصادي.

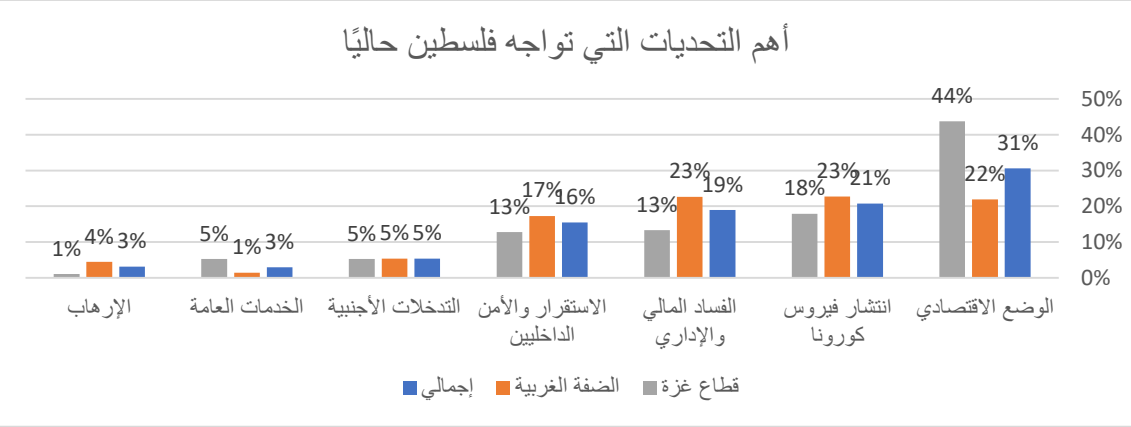

على الرغم من انخفاض نسبة من اختاروا التحدي الاقتصادي مقارنة بجميع دورات الباروميتر العربي السابقة في فلسطين، حيث بلغت 41% في الدورة الخامسة، إلا أنه يظل التحدي الأكثر اختيارًا في جميع الموجات، مع اعتبار الفساد التحدي الثاني في جميع الدورات التي تم طرح السؤال فيها. لكن أزمة فيروس كورونا تركت تأثيرها كأحد أهم التحديات في هذه الدورة، مما أدى إلى صرف بعض الاهتمام الذي كان يُمنح عادة للوضع الاقتصادي.

تظهر النظرة الأكثر تعمقا على الوضع الاقتصادي - لا سيما في قطاع غزة - لماذا يعتبرها الناس أكبر تحدٍ ولماذا هي مثار قلق أكبر بكثير في القطاع قياسا بالضفة. لدى السؤال عن الوضع الاقتصادي الراهن في فلسطين، قال 30% فقط إنه جيد أو جيد جدا، وقال 70% إنه سيئ أو سيئ جدا. تشير هذه النتيجة إلى ارتفاع في الرأي الإيجابي عند الناس حول الوضع الاقتصادي، حيث كانت النسبة في 2018 - في الدورة الخامسة - 24%. ظهرت اختلافات

كبيرة بين المبحوثين في الضفة الغربية وأولئك من غزة، حيث وصف 41% في الضفة الوضع الاقتصادي بصفته جيدا أو جيد جدا، وبلغت النسبة 13% فقط في غزة.

لدى السؤال عن الوضع الاقتصادي في السنوات المقبلة، قال 29 بالمئة (26% في الضفة و33% في القطاع) إنه سيكون أفضل كثيرا أو إلى حد ما، بينما قال 41 بالمئة (45% في الضفة الغربية و34% في غزة) إنه سيكون أسوأ كثيرا أو إلى حد ما، وقال 27% (23 بالمئة في الضفة الغربية و32% في غزة) إنه "سيبقى كما هو تقريبا".

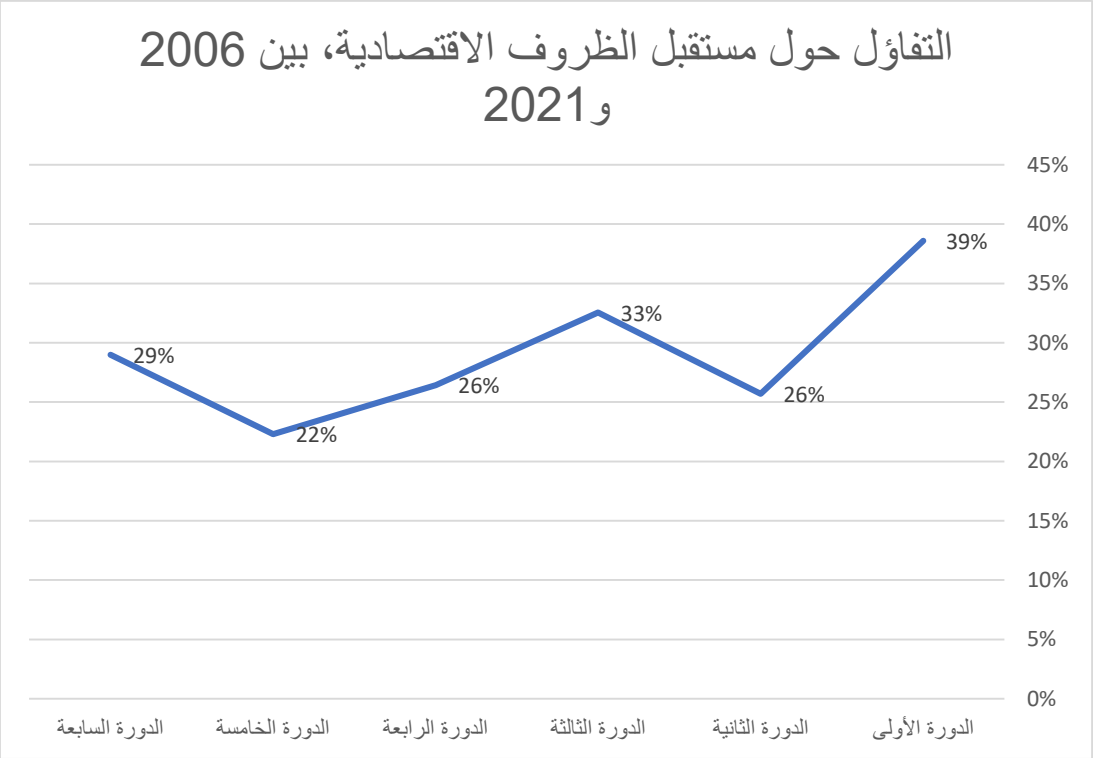

تُظهر النتائج نسبة مقلقة ممن لديهم تصورات سلبية عن اللامساواة الاقتصادية. لدى السؤال عن لأي مدى تعد الفجوة بين الأثرياء والفقراء مشكلة في فلسطين، قالت الغالبية العظمى، بواقع 77% إنها مشكلة كبيرة أو متوسطة. كان المبحوثون العرب الآخرين أكثر قلقًا من الفلسطينيين في هذا الصدد، بنسبة 92% في الأردن و87% في مصر و81% في لبنان. وقد أعرب أغلب المبحوثين في مختلف الدول العربية في الدورة الحالية للباروميتر العربي عن القلق إزاء هذه المسألة.

كما أن هناك أغلبية واضحة في الضفة الغربية ترى أن اللامساواة تتسع. لدى السؤال عما إذا كانت الفجوة تتسع أم تضيق مقارنة بالسنة الماضية، قالت الأغلبية (62%، 69% في الضفة و53% في غزة) إنها تتسع، وقال 8% إنها تضيق. وقالت نسبة 28% (23% في الضفة و35% في غزة) إنها لم تتغير. يرى سكان الضفة وغزة أن ثمة تقدم يحدث نحو المساواة، ويرى سكان الضفة بنسبة أكبر أن ثمة تقدم نحو المساواة.

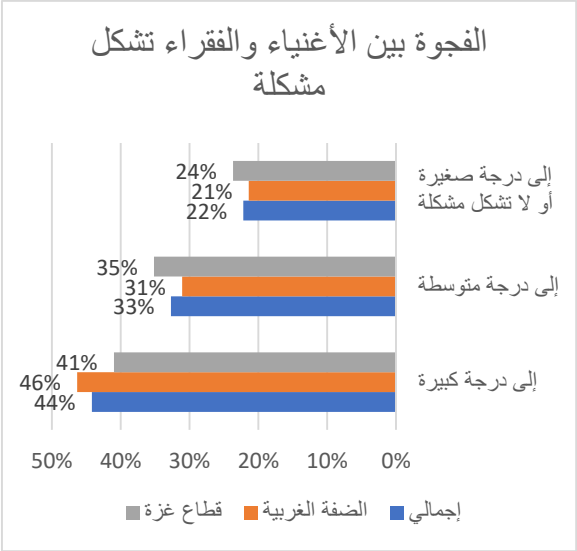

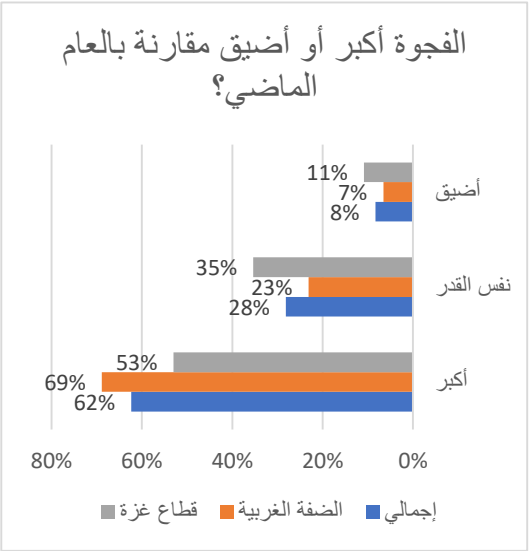

وعندما سئلوا عن العوامل التي تساهم في عدم المساواة الاقتصادية، قال 70% إنه "لا أحد في الحكومة يناضل من أجل حماية مصالح الفقراء". وقال 64% أن "بعض الناس يولدون في أسر أكثر ثراءً". وقال 65% أن "بعض الناس يعملون بجد أكثر من غيرهم".

علاوة على ذلك، تظهر النتائج أن أكثر من نصف سكان غزة وأكثر من ربع سكان الضفة الغربية لديهم مشكلة في تأمين الغذاء لأسرهم. فعندما سئلوا عما إذا كانوا يشعرون بالقلق من نفاد طعامهم قبل توفر النقود لشراء المزيد، أجاب 14% أن هذا هو الحال غالبا، فيما قالت نسبة 38% (28% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة) أن ذلك كان هو ما حدث في كثير من الأحيان أو أحياناً، في حين قالت نسبة 60% (71% في الضفة الغربية و46% في قطاع غزة) إن هذا لم يحدث أبداً. تظهر مقارنة النسبة المئوية للفلسطينيين الذين يقولون إنهم غالبا ما يشعرون بالقلق من نفاد طعامهم قبل أن يحصلوا على النقود لشراء المزيد مع المبحوثين في الدول العربية الأخرى أن فلسطين أفضل حالا من الجميع دون استثناء، وتأتي المغرب في المرتبة التالية بنسبة 18% فقط. وكانت موريتانيا هي الأسوأ حيث أعرب 37% عن قلقهم.

وتظهر فجوة الفقر بين الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل أكبر عندما سُئل المبحوثون عما إذا كان الطعام الذي أحضروه لم يدم ولم يكن لديهم المال للحصول على المزيد، إذ قال 34% (24% في الضفة الغربية و50% في قطاع غزة) إن ذلك غالباً أو أحياناً ما يحدث، بينما قالت نسبة 63% (74% في الضفة الغربية و46% في قطاع غزة) أن ذلك غير صحيح أبداً.

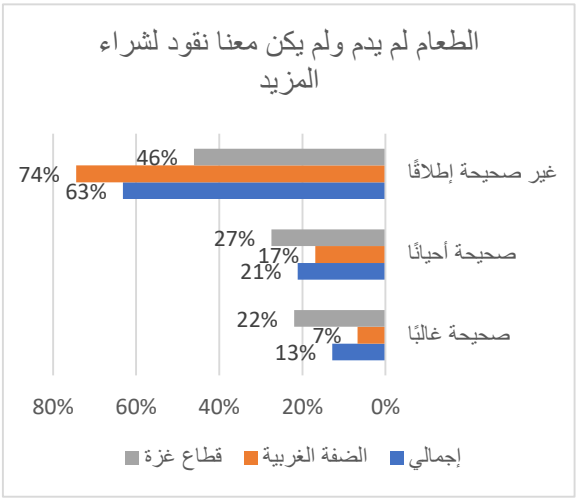

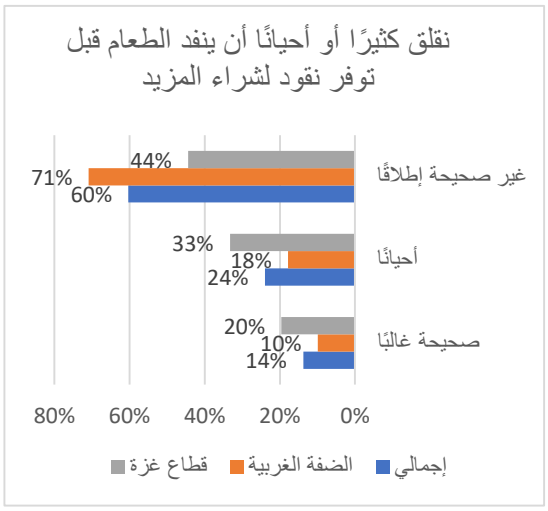

لدى السؤال عن أهم (أول وثاني) قضية يجب أن تركز عليها الحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية في فلسطين، كانت أهم ثلاث قضايا: خلق المزيد من فرص العمل (اختارها 42% كقضية أولى و24% كقضية ثانية)، رفع الأجور للوظائف القائمة (تم اختيارها بنسبة 16% كقضية أولى و27% كقضية ثانية)، وخفض تكاليف المعيشة (تم اختيارها بنسبة 13% كقضية أولى و17% كقضية ثانية).

وعندما طُلب منهم تسليط الضوء على الاختلافات بين القطاعين العام والخاص، ظهر اختلاف مهم بين المبحوثين في الضفة الغربية وأولئك الذين يعيشون في قطاع غزة. في حين قال 73% إن القطاع العام يوفر استقراراً أكبر في العمل، بلغت النسبة في الضفة الغربية 82% وفي قطاع غزة 69%. وبالمثل، في حين قال 67% من الفلسطينيين إن الحصول على وظائف في القطاع العام أصعب، بلغت النسبة في الضفة الغربية 76% وفي قطاع غزة 52%. الثلثين (75% في الضفة الغربية و55% في قطاع غزة) قالوا إن وظائف القطاع العام مفضلة، و69% (76% في الضفة الغربية و56% في قطاع غزة) قالوا إن القطاع العام يحتاج إلى الواسطة. وانقسم الجمهور حول القطاع الذي يدفع رواتب أفضل: 44% (52% في الضفة الغربية و32% في قطاع غزة) اختاروا وظائف القطاع العام، مقابل 43% (41% في الضفة الغربية و46% في قطاع غزة) اختاروا وظائف القطاع الخاص.

ولقد أظهر سكان الضفة الغربية وغزة اتجاهات متشابهة ولكنها ليست متطابقة عندما يتعلق الأمر بكيفية تحديد الأولوية القصوى للإنفاق الحكومي في العام المقبل. يتفق الجانبان على أن الأولوية القصوى يجب أن تكون لنظام الرعاية الصحية، حيث اختاره 36%. كما أنهم متفقون على التسلسل الهرمي لجميع الأولويات الأخرى باستثناء الأولوية الثانية: يختار سكان الضفة الغربية نظام التعليم (29%) يليه الدعم (12%) بينما يختار سكان غزة الدعم (27%) يليه النظام التعليمي (17%). وكان مجال الإنفاق التالي الذي تم اختياره هو مكافحة الإرهاب (4%) يليه الأمن القومي (4%) وأخيراً الحد من التلوث البيئي (3%).

(2) الديمقراطية

هناك غالبية عظمى بواقع 70% من الناس (70% في الضفة الغربية و69% في قطاع غزة) تؤيد أو تؤيد بشدة مقولة أن "النظم الديمقراطية بها مشكلات لكنها أفضل من النظم الأخرى". وترفض هذه المقولة نسبة 25%. تأييد المقولة يبلغ أعلى نسبة في أربع دول عربية أخرى شاركت في الدورة السابعة، أكثر من فلسطين، وكانت النسبة الأعلى في لبنان بواقع 81%، ثم الأردن بواقع 77%، وبلغت أدناها في المغرب بواقع 54%، وفي مصر بواقع 65%.

يتأثر مدى تأييد المقولة بالعمر ومستوى التعليم. هناك عدد كبير من الشباب الذين يفقدون الثقة في الديمقراطية، أكثر من الأكبر سنا. إذ أن 66% ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا يؤيدون المقولة، مقارنة بـ 71% بين أولئك الذين تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكبر. والأهم من ذلك أن الارتباط الإحصائي فيما يخص تأييد المقولة يشير إلى أن التعليم الأقل يعني تأييدًا أقل للمقولة: 65% بين أولئك الذين حصلوا على تعليم ثانوي أو أقل و79% بين أولئك الذين حصلوا على تعليم أعلى من الثانوي يؤيدون المقولة.

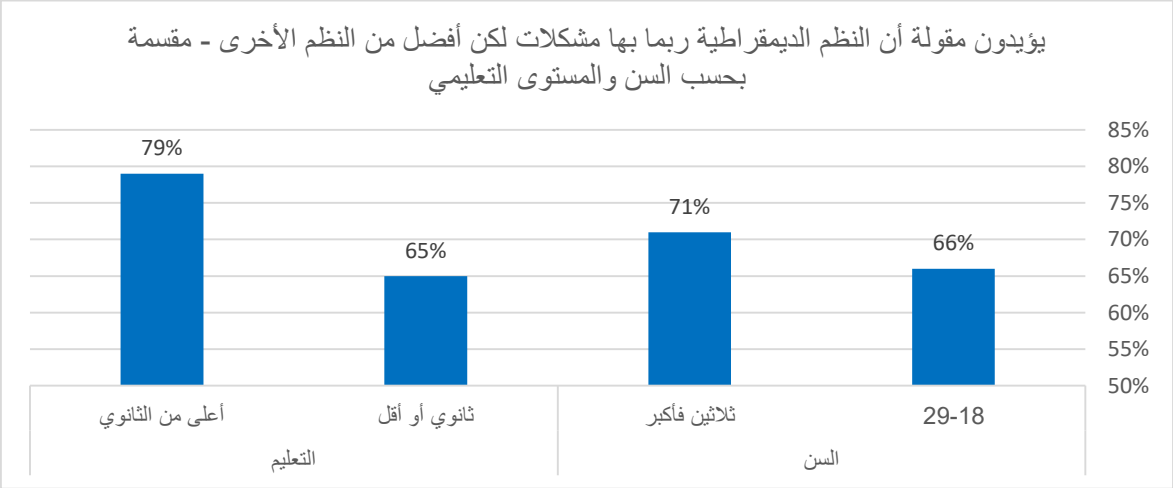

تشير نتائج الدورة السابعة إلى تراجع في تأييد المقولة مقارنة بجميع دورات الباروميتر العربي السابقة. الحق أن هذا هو أقل مستوى سُجل في استطلاعات الباروميتر العربي في فلسطين على الإطلاق. ويظهر هذا التراجع في تأييد الديمقراطية في أغلب الدول الأخرى في الدورة الحالية. والتراجع في فلسطين مهم لأن التراجع عبر الدورات السابقة كان ضئيلاً، يقل في نطاق هامش الخطأ الإحصائي. أما التراجع الحالي فهو بواقع 9 نقاط مئوية مقارنة بالنسبة في الدور الخامسة، وهو أقل بواقع 13 نقطة مئوية قياسًا لمثيله في الدورة الأولى.

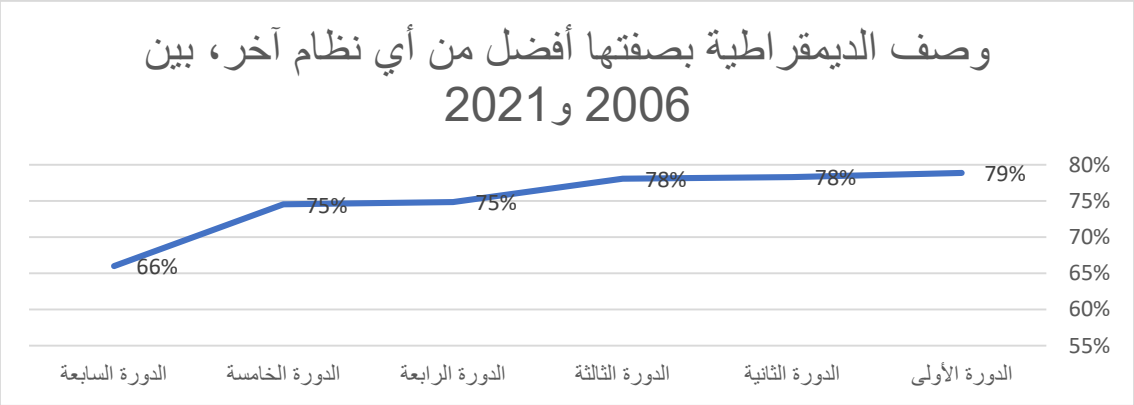

قد يكون هناك بعض الأسباب وراء التراجع الحالي. إذ تظهر النتائج تغيرا سلبيا كبيرا للغاية في وجهات النظر العامة فيما يتعلق بتأثير الديمقراطية على الأداء الاقتصادي للبلاد والأمن والاستقرار وأسلوب صنع القرار. ويمكن رؤية هذه النتائج في معظم الدول العربية الأخرى. على سبيل المثال، توافق أغلبية من الفلسطينيين تبلغ 63% على العبارة القائلة بأنه "في ظل نظام ديمقراطي، يكون الأداء الاقتصادي للبلاد ضعيفا". كما وافقت أغلبية في العراق (72%) وتونس (70%) وليبيا (61%) والأردن (57%) ولبنان (53%) والسودان (50%) على هذه المقولة. وكما هو مبين في الشكل أدناه، فإن هذه النسبة هي الأعلى على الإطلاق في جميع استطلاعات الباروميتر العربي في فلسطين، حيث تزيد بمقدار 28 نقطة مئوية عن النسبة المسجلة في الدورة الخامسة.

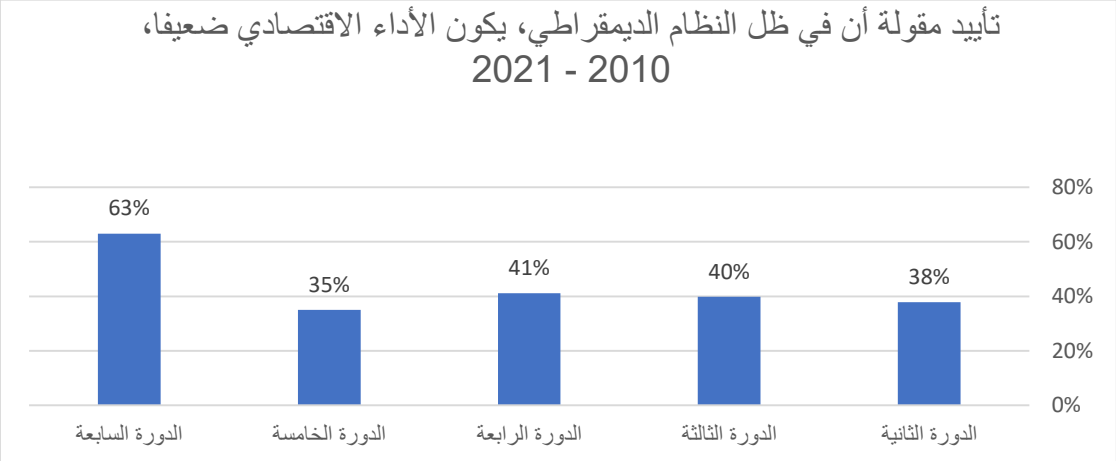

بالمثل، تم تسجيل زيادة قدرها 15 نقطة مئوية في التصور العام بأن الديمقراطية ليست فعالة في "الحفاظ على النظام والاستقرار"، حيث ارتفعت من 37% في الدورة الخامسة إلى 52% في الدورة الحالية، وهي أعلى نسبة مسجلة على الإطلاق. وكان المشاركون العرب الآخرون أكثر قلقًا بشأن هذه المشكلة، حيث أعرب 70% من العراقيين، و66% من التونسيين، و60% من الليبيين واللبنانيين عن مشاعر مماثلة. وأخيرا، فإن أغلبية من 59%،

مقابل 40% فقط في الدورة الخامسة، تتفق مع مقولة أن الأنظمة الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشاكل. وفي هذا المثال أيضًا، فالمستوى الحالي هو الأعلى الذي تم تسجيله على الإطلاق.

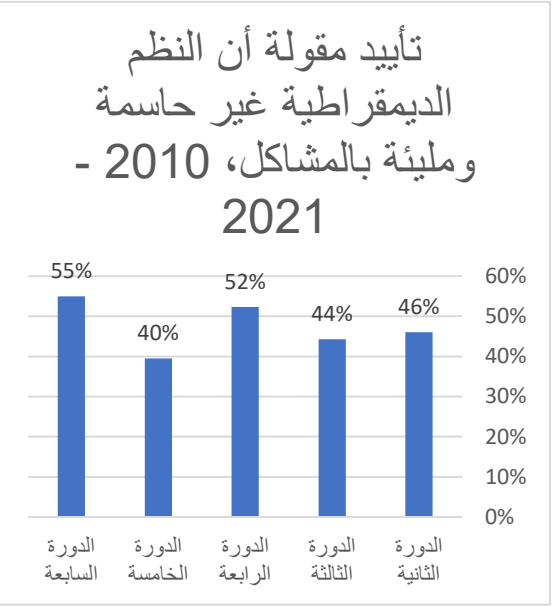

علاوة على ذلك، فإن أغلبية كبيرة من 62% (58% في الضفة الغربية و67% في قطاع غزة) توافق أو توافق بشدة على أنه "طالما الحكومة قادرة على حل مشكلة بلادنا الاقتصادية، فلا يهم نوعها". ويشترك المبحوثون في معظم الدول العربية الأخرى في هذه الدورة في الإقبال على تأييد هذه المقولة: العراقيون يتصدرون بنسبة 79%، يليهم التونسيون والليبيون بنسبة 77% لكل منهما، والأردنيون بنسبة 76%، والموريتانيون بنسبة 73%، واللبنانيون بنسبة 69%، والمصريون بنسبة 66% والمغاربة 62%، السودانيون، مثل الفلسطينيين، يظهرون نفس المستوى من الاتفاق مع هذه المقولة.

كما هو الحال في معظم الدول العربية الأخرى في هذه الدورة، فإن ارتفاع التحصيل العلمي يؤثر على تأييد هذه المقولة بين الفلسطينيين، حيث يوافق عليها الحاصلون على تعليم ثانوي أو أقل بنسبة 64% بينما يوافق عليها الحاصلون على تعليم أعلى من الثانوي بنسبة 57% فقط.

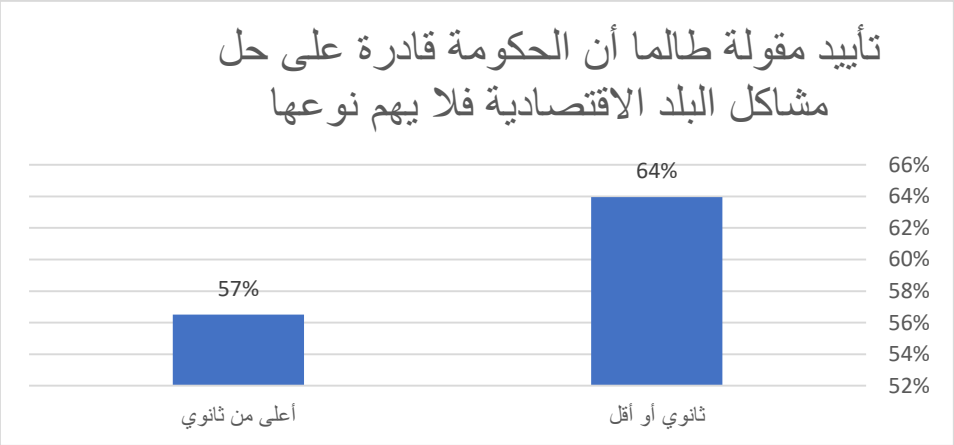

بالمثل، فإن أغلبية أصغر تبلغ 56% (55% في الضفة الغربية و58% في قطاع غزة) توافق على أنه "طالما أن الحكومة قادرة على الحفاظ على النظام والاستقرار في البلاد، فلا يهم إذا كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية". وكما في المثال السابق، أظهر جميع المبحوثين الآخرين في العالم العربي في هذه الدورة، باستثناء واحد، مستويات أكبر من الاتفاق مع هذه المقولة. على سبيل المثال، أظهرت ليبيا والعراق موافقة بنسبة 75%. المغرب فقط أبدى موافقة أقل (53%) من فلسطين. هنا أيضًا، يؤثر المستوى التعليمي على التوجهات، حيث أن 62% من الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل يوافقون على هذه المقولة، مقارنة بـ 48% فقط بين أولئك الذين لديهم مستويات تعليمية أعلى من التعليم الثانوي.

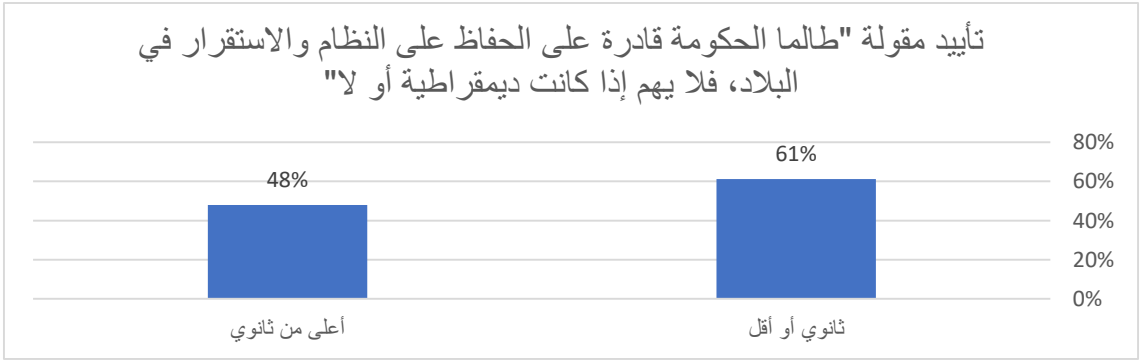

كما أن أغلبية بسيطة تبلغ 51% (48% في الضفة الغربية و55% في قطاع غزة) توافق على أن "هذا البلد يحتاج إلى زعيم قادر على الالتفاف على القواعد إذا لزم الأمر لإنجاز الأمور".

وعلى الرغم من كل ما سبق، تظل الديمقراطية، من حيث المبدأ، النظام السياسي الأكثر تفضيلاً. وعندما سئلوا عن العبارة الأقرب لرأيهم، اختار 57% أن "الديمقراطية أفضل دائما من أي نوع آخر من الحكم" في حين اختار 20% فقط (16% في الضفة الغربية و25% في قطاع غزة) "في بعض الظروف يمكن أن تكون الحكومة غير الديمقراطية أفضل من أي نوع آخر من الحكومات." واختار 19% آخرون "بالنسبة للأشخاص مثلي، لا يهم نوع الحكومة لدينا". ولم

يوافق سوى المشاركين الأردنيين والتونسيين في هذه الدورة على المقولة المذكورة بنسب أكبر من الفلسطينيين، بواقع 65% و64% على التوالي، في حين وافق كل الغير بنسب أقل، مع موافقة أقلية فقط من الليبيين والمغاربة على هذه المقولة. كما هو الحال في معظم الدول العربية الأخرى التي يشملها الاستطلاع، يؤثر التحصيل العلمي على مستوى التأييد للديمقراطية بين الفلسطينيين: 53% بين الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل و63% بين الحاصلين على تعليم أعلى من الثانوي يوافقون على هذه المقولة. وتمثل نسبة الموافقة على المقولة حاليا ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالدورة الرابعة من استطلاعات الباروميتر العربي في فلسطين، حين حصلت المقولة على تأييد 42% فقط.

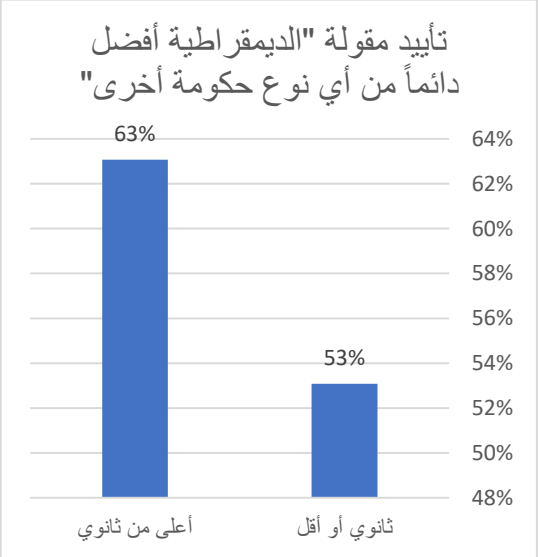

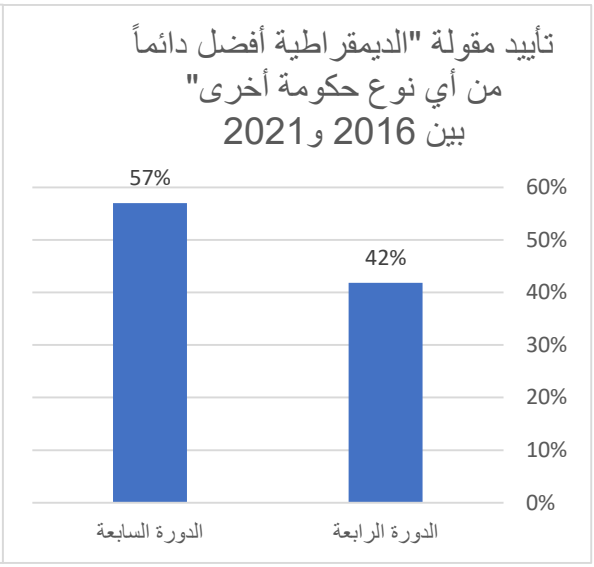

وأخيرا، رداً على السؤال حول الإصلاحات وما إذا كان يجب أن تأتي مرة واحدة أم بشكل تدريجي، أفادت الأغلبية (53%) بضرورة أن تأتي الإصلاحات "بشكل تدريجي" بينما يرغب 41% في أن تكون "على مرة واحدة". بينما يرغب أغلب سكان غزة (58%) في أن تحدث الإصلاحات مرة واحدة، فإن أغلب سكان الضفة الغربية (64%) يفضلون أن تتم تدريجياً. في قطاع غزة، يرغب 36% فقط في حدوث الإصلاحات بشكل تدريجي. وفي الضفة الغربية، يرغب 29% فقط في حدوث الإصلاحات مرة واحدة. وفي المنطقتين، لا يرغب 5% فقط في أي إصلاحات. وتدعم الأغلبية الإصلاح التدريجي أيضا في أربع دول عربية أخرى شملها الاستطلاع، ويحتل الأردن المركز الأول بواقع 70%، ثم تونس وموريتانيا والسودان (61%، 58%، 57% على التوالي).

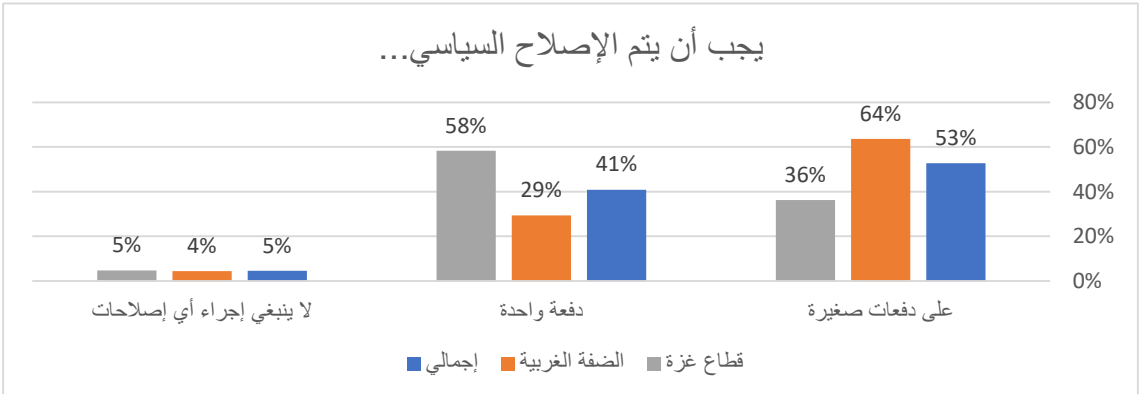

(3) الثقة والأداء الحكومي:

سألنا الجمهور عن المؤسسات الفلسطينية المختلفة، من الحكومة للرئاسة والمحاكم والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني. تُظهر النتائج تباينات كبيرة بين آراء سكان الضفة الغربية وسكان غزة، إذ نزع المبحوثون إلى التعبير عن مستوى من الثقة في المؤسسات المتواجدة في منطقتهم. في الضفة الغربية، يرأس الحكومة رئيس الوزراء محمد اشتية، العضو البارز في حركة فتح. تمثل حكومة اشتية السلطة الفلسطينية التي يرأسها الرئيس عباس، وهو أيضا رئيس فتح. وبينما لدى اشتية بعض السيطرة على قطاع غزة، فإن تلك المنطقة تخضع في الأغلب الأعم لحماس، لا سيما في الأمور المتعلقة بالأمن وإنفاذ القانون. وفي بعض الحالات، سعت الأسئلة التي طرحها الاستطلاع لتبيّن مستوى الثقة في الحكومة إلى التمييز بين مستويات الثقة في الهيئتين المسيطرتين على المنطقتين. نظرا لأن تلك المؤسسات تسيطر على فصائل سياسية مختلفة، فليس من المفيد الجمع بين ردود المبحوثين في المنطقتين تحت لواء نسب ثقة موحدة. على أن هذه النتيجة الثنائية لا تسري على مستوى الثقة في رئيس السلطة الفلسطينية، إذ أن للسلطة الفلسطينية رئيس واحد هو محمود عباس.

كما تُظهر النتائج أدناه، فأغلب الفلسطينيين لا يثقون في أي من المؤسسات العامة الخمس. لكن تُظهر النتائج نزوع سكان غزة إلى إيلاء قدر أكبر من الثقة بالمؤسسات في القطاع مقارنة بثقة سكان الضفة في مؤسساتهم، باستثناء الثقة في رئيس السلطة الفلسطينية التي تُعد أعلى في الضفة مقارنة بالقطاع. يشعر الفلسطينيون في الضفة الغربية بقدر محدود من الثقة، يتراوح بين 15% و29%، في المؤسسات العامة، بينما عبّر سكان غزة عن مستوى ثقة أعلى، يتراوح بين 30% و46% في مؤسساتهم. لدى الناس في المنطقتين مستوى ثقة منخفض في رئيس السلطة الفلسطينية؛ إذ يبلغ 21% في قطاع غزة و27% في الضفة الغربية.

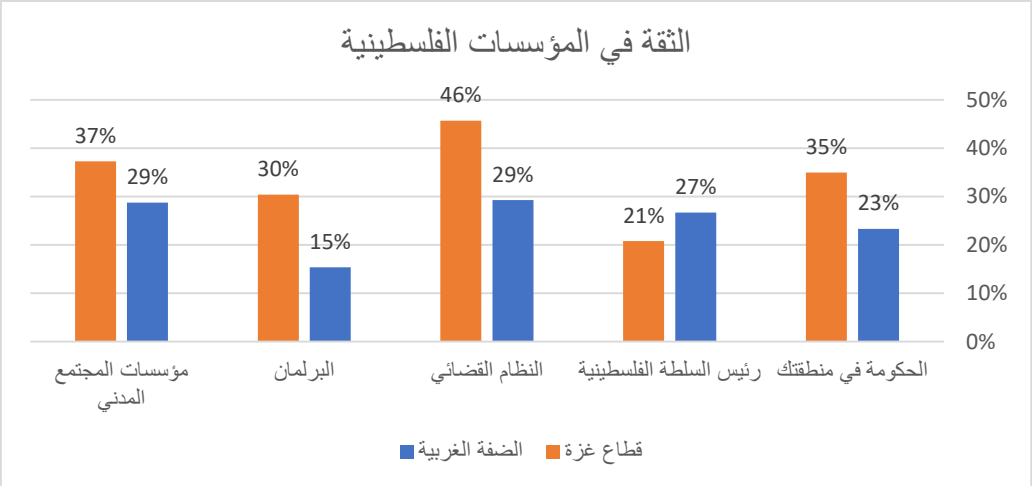

تشير النتائج إلى تراجع مستوى الثقة في المؤسسات العامة في المنطقتين مقارنة بنتائج الدورة الخامسة. على سبيل المثال، تراجعت الثقة في الحكومة من 27% إلى 23% في الضفة الغربية، ومن 42% إلى 35% في قطاع غزة. وطرأ تراجع مماثل في المؤسسات العامة الثلاث الأخرى، نظام القضاء والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني.

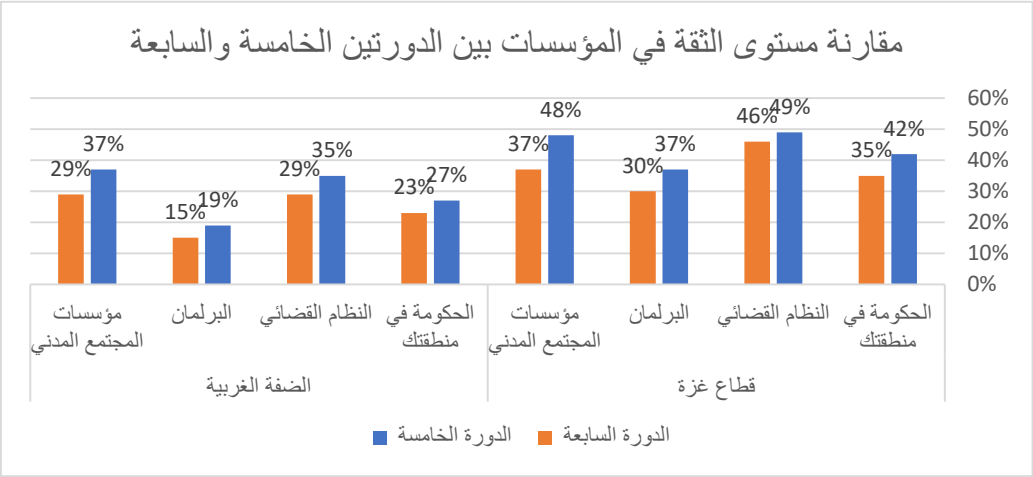

كما يجدر بالملاحظة أن نتائجنا تُظهر أن التوجه العام للمواطن الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية أم قطاع غزة، هو استمرار تراجع الثقة في الحكومة كما يتبين بالنظر إلى الدورات السابقة للباروميتر العربي، من 68% في الدورة الأولى في المتوسط، إلى متوسط 27% في الدورة السابعة.

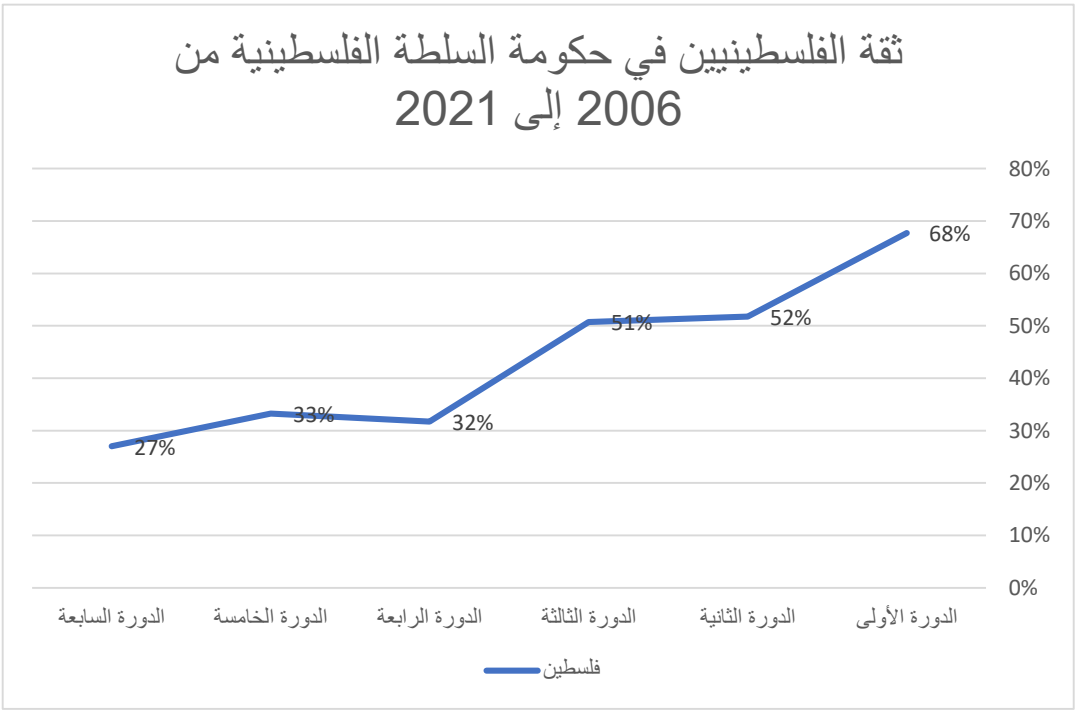

ولقد سألنا الجمهور عن تقييمه لمدى استجابة الحكومة لتحقيق ما يريده الناس. يرى ثلاثة أرباع المبحوثين تقريبا أن الحكومة غير مستجيبة بالمرة أو غير مستجيبة بقدر كبير للغاية، بينما 25% (19% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة) يرون أنها مستجيبة إلى حد بعيد أو مستجيبة للغاية.

وللثقة في الحكومة وتصورات الناس عن استجابتها تأثير كبير على مطالب الناس بتغيير النظام. أظهرت الدورة السابعة للباروميتر العربي أن الغالبية العظمى من الجمهور (70%) تعتقد أن النظام السياسي الفلسطيني يحتاج إلى تغيير كبير أو يجب استبداله، بينما 28% فقط (24% في الضفة الغربية و33% في قطاع غزة) ترى أنه يحتاج إلى تغيير محدود، أو أنه جيد كما هو. عند الربط بمطالب تغيير النظام، يتبين أن 80% ممن يعتبرون أن الحكومة لا تستجيب لاحتياجات الناس يطالبون بتغير كبير أو كامل في النظام، بينما 42% فقط ممن يعتبرون الحكومة مستجيبة، يطالبون بالمثل. كذلك فإن 78% ممن لا يثقون في الحكومة، يطالبون بتغير كبير أو كامل في النظام، بينما 50% فقط ممن يثقون بالحكومة يطالبون بالمثل.

كذلك سألنا عن الثقة بين الناس أو الثقة المجتمعية. يميل الفلسطينيون إلى إظهار قدر محدود من الثقة المجتمعية، إذ أن الغالبية العظمى (86%) ترى أن "على المرء أن يحترس في تعاملاته مع الناس"، بينما 10% فقط قالوا "يمكن الثقة في أغلب الناس". هذه النتائج متماثلة تقريبا مع نتائج الدورة الخامسة، عندما قال 85% إن "أغلب الناس غير جديرين بالثقة". مستوى الثقة المجتمعية المتدني قائم في جميع الدول العربية المشمولة بالاستطلاع، والنسبة الأدنى في لبنان بواقع 4%، تليها تونس والعراق والأردن (7% و8% و8% على التوالي)، في حين تبلغ أقصاها في موريتانيا والسودان والمغرب ومصر (37%، 22%، 22%، 19%، 13% على التوالي).

ردا على السؤال عن مستوى الرضا عن أداء الحكومة في المجمل، تبين ميل الأغلبية إلى إظهار عدم الرضا. لكن عند السؤال عن خدمات معينة، كانت الآراء منقسمة في الأغلب. هناك أغلبية (بواقع 58%) أعلنت عن عدم الرضا، وأعربت نسبة 41% عن الرضا عن الأداء المجمل للحكومة. على أن أكثر بقليل من النصف أو نحو النصف أعربوا عن الرضا عن النظام التعليمي في فلسطين (51%) وعن خدمات جمع القمامة (50%) ومنظومة التعليم الحكومي (49%) والرعاية الصحية (49%). لكن 39% فقط أعربوا عن الرضا عن جودة الشوارع في فلسطين، وأعرب 60% عن عدم رضاهم.

يجدر بالذكر أن الرضا عن المنظومة التعليمية شهد تراجعا كبيرا في الدورة السابعة مقارنة بنتائج الدورة الخامسة، عندما أعرب الثلثان تقريبا عن رضاهم.

وردا على السؤال عما إذا كان المبحوث يوافق أو يرفض مقولة "يجب أن يدعم المواطنون القرارات الحكومية حتى لو اختلفوا معها"، اختلف مع المقولة الثلثان، وأيدها الثلث. وكانت نسب التأييد للمقولة أعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، بواقع 41% مقابل 27%.

ولقد سألنا الجمهور عن تقييمه لأداء الحكومة في ثلاثة مجالات: تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتوفير الأمن والنظام، والتصدي لارتفاع الأسعار. وفي الحالات الثلاث، أعطى الغزاويون تقييمات أعلى لأداء الحكومة مقارنة بسكان الضفة. كان التقييم الإيجابي - سواء جيد أو جيد جدا - أعلى فيما يخص الأمن والنظام (47%، بواقع 36% في الضفة الغربية و64% في قطاع غزة)، يليه تضييق فجوة الثروة (21%، بواقع 17% في الضفة الغربية و29% في قطاع غزة) ثم التصدي لارتفاع الأسعار (20%، بواقع 17% في الضفة الغربية و31% في قطاع غزة). كما يظهر من الشكل أدناه، فإن نحو ثلثي سكان غزة وصفوا أداء الحكومة في القطاع تحت سيطرة حماس بأنه جيد أو جيد جدا فيما يتعلق بالأمن والنظام. وكانت النسبة الإيجابية الأدنى من نصيب حكومة الضفة الغربية في ملف التصدي لارتفاع الأسعار.

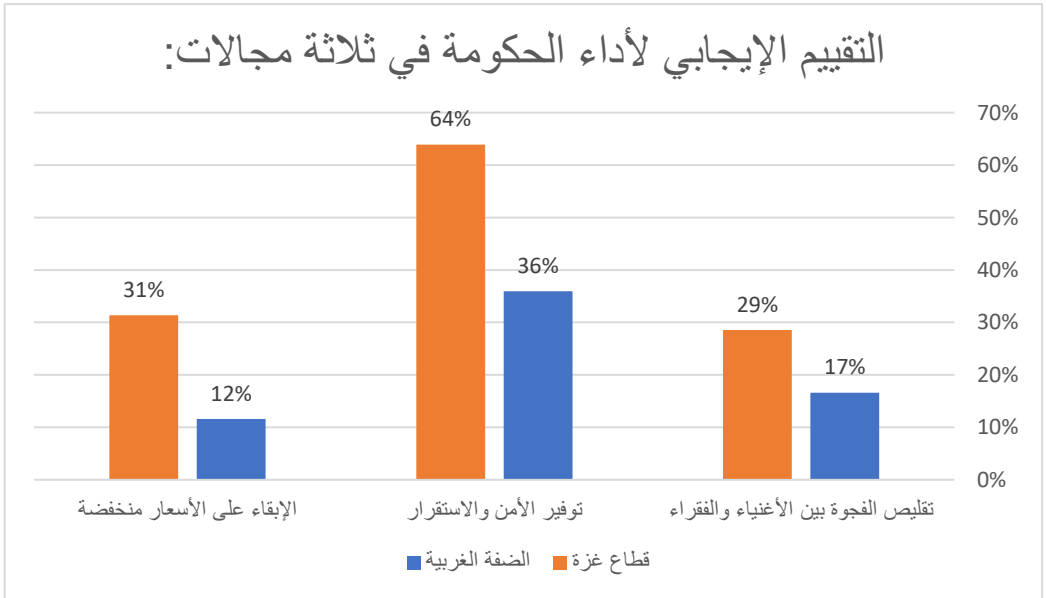

لكن عند السؤال عن الرأي في جودة الحياة على المدى البعيد، في الماضي والمستقبل، تبين أن سكان الضفة الغربية لديهم آراء إيجابية بنسبة تبلغ ضعف مثيلتها في غزة تقريبا. إذ أن النسبة الأعلى (40%) تعتبر أن جودة الحياة أفضل مقارنة بجودة حياة الآباء في الماضي. هذا الرأي منتشر في الضفة الغربية (51%) أكثر من قطاع غزة (23%). وترى نسبة الرُبع أن جودة الحياة كما هي لم تختلف، وترى 29% أنها تدهورت. الناس في غزة يعتبرون أن جودة الحياة تدهورت مقارنة بالماضي أكثر من الضفة الغربية (40% و21% على التوالي). بالمثل، لدى السؤال عن جودة حياة الأبناء في المستقبل، قال 55% (62% في الضفة الغربية و43% في قطاع غزة) إنها ستكون أفضل، وقال 22% إنها ستكون كما هي، وقال 20% إنها ستكون أسوأ.

وعند سؤالهم عن أكثر الوسائل فعالية للتأثير على قرارات الحكومة، اختارت النسبة الأكبر (21%) التأثير عبر الإنترنت يليه تنظيم التظاهرات (19%؛ 24% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة). وشملت الوسائل الأخرى التي تم اختيارها جذب اهتمام الأشخاص وإنشاء مجموعة، وجاءت في المركز الثالث بنسبة 15%. وجاءت الكتابة إلى المسؤولين الحكوميين بعد ذلك بنسبة 14%. والعمل من خلال الأحزاب السياسية (6%). والعمل من خلال العلاقات العائلية مع المسؤولين الحكوميين (5%). ومن الجدير بالذكر أن 12% من الجمهور (7% في الضفة الغربية و21% في قطاع غزة) يعتقدون أن أياً من هذه الخيارات المذكورة أعلاه غير فعال. عندما كان السؤال عن السبل الأقل فعالية، مع نفس الإجابات المقدمة، ذهبت النسبة الأعلى (23%) إلى الكتابة إلى المسؤولين الحكوميين، يليها تنظيم مظاهرة احتجاجية (17%)، ثم الناشطية عبر الإنترنت (15%).

وقال أكثر من الثلثين (70%) إنه لم يُطلب منهم تقديم تصريح أو شهادة حسن السيرة والسلوك من الأجهزة الأمنية للحصول على جواز سفر أو بطاقة هوية؛ وقال 26% إنه طُلب منهم ذلك.

وعند السؤال عن انقطاع الكهرباء، قال 4% فقط من سكان الضفة الغربية و95% من سكان غزة إنهم يعانون من انقطاع الكهرباء بشكل يومي. ويواجه غالبية سكان الضفة الغربية (59%) مثل هذه الانقطاعات بضع مرات فقط في السنة، في حين أن أقل من 1% من سكان غزة لديهم تجربة مماثلة. سألنا أيضًا عن انقطاع المياه. في هذه الحالة، لم تعكس الردود التوصيل الفعلي للمياه من المصدر، حيث أن معظم المنازل بها خزانات مياه مثبتة على السطح تحافظ على جريان المياه حتى في حالة عدم توصيل المياه إلى المنازل. لذلك، وعلى الرغم من أن توصيل المياه يمثل مشكلة خطيرة لسكان غزة والضفة الغربية على حد سواء، فإن 41% فقط (36% في الضفة الغربية و48% في قطاع غزة) يقولون إنهم يعانون من انقطاع المياه بشكل يومي أو أسبوعي.

(4) الفساد

تعتقد الغالبية العظمى من الفلسطينيين (86%) أن الفساد موجود داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية بدرجة كبيرة أو متوسطة، و11% فقط يعتقدون أنه موجود بدرجة قليلة أو غير موجود على الإطلاق. هذه هي أعلى نسبة يتم تسجيلها في جميع دورات الباروميتر العربي في فلسطين، بارتفاع قدره 3 نقاط مئوية مقارنة بالدورة الخامسة. بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى المشاركة في دورة الباروميتر العربي الحالية، تحتل فلسطين المرتبة الثانية في تصور الناس عن استشراء الفساد بعد المغرب، حيث يعتقد 72% من المبحوثين أن الفساد موجود في مؤسسات الدولة والهيئات الوطنية. أعلى النسب التي تم الإبلاغ عنها وتجاوزت 90% كانت في كل من لبنان وتونس والعراق.

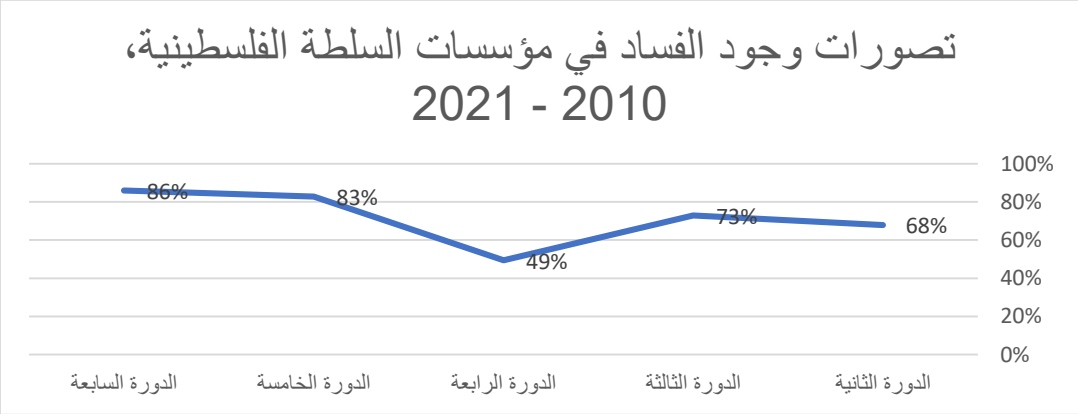

ترى أغلبية قوامها 52% أن الحكومة تعمل على مكافحة الفساد بدرجة قليلة أو لا تكافح الفساد على الإطلاق، فيما تعتقد نسبة 40% أنها تعمل على ذلك بدرجة كبيرة أو متوسطة. وهذه هي النسبة الأدنى المسجلة في جميع دورات الباروميتر العربي في فلسطين، وبتراجع قدره 4 نقاط مئوية مقارنة بالدورة الخامسة.

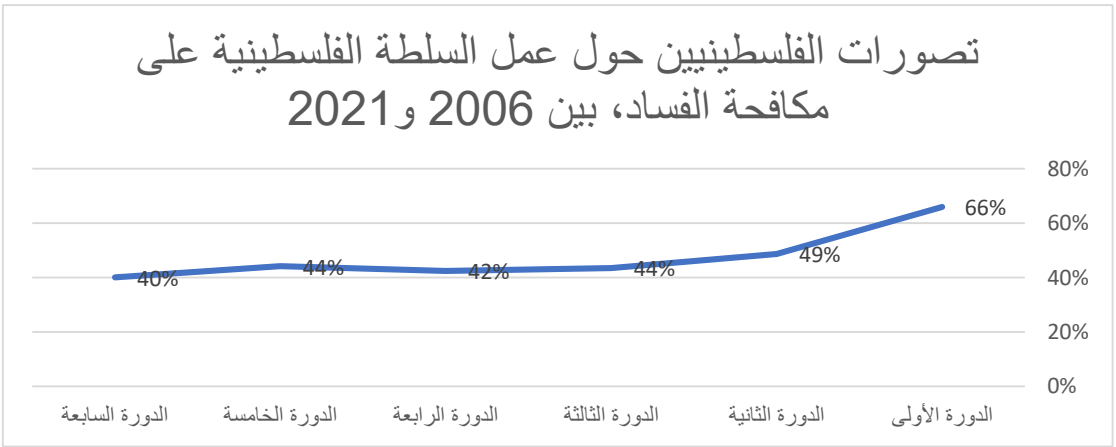

وعندما سُئلوا عن مدى انتشار الفساد بين المسؤولين الحكوميين، قالت أغلبية بواقع 58% إن جميع المسؤولين أو معظمهم تقريبًا فاسدون، بينما قال 39% إنه ليس هناك الكثير من المسؤولين أو نادرًا ما يكون أي شخص فاسدًا أو متورطًا في الفساد. يميل سكان غزة إلى الاختلاف قليلاً عن سكان الضفة الغربية في الاعتقاد بأن المسؤولين فاسدون، إذ يعتقد ذلك 55% فقط بفساد المسؤولين، مقارنة بـ 60% في الضفة الغربية.

ولقد قدمنا مثالين للمبحوثين وطلبنا منهم تصنيف كل منهما على أنه إما "فاسد فقط" أو "غير أخلاقي فقط" أو "فاسد وغير أخلاقي". ينظر 46% من الجمهور إلى إعطاء مسؤول حكومي وظيفة حكومية لأحد أقربائه على أنه فعل فاسد وغير أخلاقي، في حين يرى 26% أنه "فاسد فقط"، ويرى 16% أنه "غير أخلاقي فقط". يعتقد 12% فقط أن هذا المثال ليس فاسداً أو غير أخلاقي. وعلى النقيض من ذلك، يُنظر إلى مدير الأعمال الذي يوفر وظيفة في شركته الخاصة لأحد أقاربه على أنه فاسد وغير أخلاقي بنسبة 25% فقط، في حين يرى 18% أنه "فاسد فقط" و17% يعتبرونه "غير أخلاقي فقط". النسبة الأكبر (35%) لا تعتبرها مسألة فاسدة أو لا أخلاقية.

(5) المشاركة وتفضيلات نظام الحكم

ثلث الجمهور (29% في الضفة الغربية و39% في قطاع غزة) يقولون إنهم مهتمون بالسياسة، مقابل 67% يقولون أنهم غير مهتمين. كما ترتفع هذه النسبة بين الذكور مقارنة بالإناث (41% مقابل 25%)، وبين الشباب مقارنة بالجيل الأكبر سنا (35% مقابل 27%). ومن بين الدول العربية المشمولة في هذه الدورة، تأتي فلسطين في المقدمة في الاهتمام المعلن بالسياسة، تليها تونس وموريتانيا بنسبة 31% و28%. ويظهر المصريون والأردنيون واللبنانيون أدنى معدلات الاهتمام بالسياسة، بواقع 7% و17% و22% على التوالي.

لكن الغالبية العظمى (91%) من الفلسطينيين ليسوا أعضاءً في منظمة أو مجموعة أو ناد، بينما يقول ذلك 9% فقط (6% في الضفة الغربية و14% في قطاع غزة). وبالمثل، يقول 82% إنهم لا يتطوعون بوقتهم للقيام بعمل غير مدفوع الأجر من أجل قضية يهتمون بها أو دعمًا لها، بينما يقول 18% إنهم يفعلون ذلك. بالنسبة لأولئك الذين يتطوعون، فإن العمل الخيري، الذي اختاره 32% منهم، هو مجال النشاط السائد. وتشمل المجالات الأخرى الصحة (11%)، التعليم (10%)، تمكين المرأة (9%)، التنمية السياسية (7%)، الأطفال والشباب (6%)، التنمية الاقتصادية (5%)، البيئة (4%).

تشير النتائج إلى أن 7% (4% في الضفة الغربية و13% في قطاع غزة) يشاركون أو يحضرون أنشطة عبر الإنترنت للمساعدة في حل المشكلات المجتمعية، وأن القضية التي تجذب الاهتمام الأكبر هي القضية الفلسطينية (20%)، تليها جائحة كورونا (18%)، ثم حقوق الإنسان (11%)، وتمكين المرأة (9%)، والوضع الاقتصادي (7%)، والخدمة العامة (5%)، والانتخابات أو تداول السلطة (4%). ويأمل ثلث المشاركين في هذه الأنشطة في رفع مستوى الوعي بالمشكلة أو القضية؛ ويسعى ثلث آخر إلى المطالبة بالتغيير أو إيجاد حل للمشكلة، ويأمل 12% في الإعلان عن موقفهم أو آرائهم، ويسعى 10% إلى تنظيم حدث شخصي أو التعرف عليه، ويريد 9% معرفة المزيد حول مشكلة ما. سألنا أيضًا عن المشاركة الشخصية في الاحتجاجات. الغالبية العظمى (87%) لم تشارك بينما 12% شاركوا مرة واحدة على الأقل. وترتفع نسبة المشاركة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية (20% مقابل 8%). يقول ما يقرب من النصف (48٪) إنهم غالبًا ما يعيدون استخدام الزجاجات البلاستيكية أو الزجاجية لوضع الماء في الثلاجة، بينما يقول 26٪ آخرون إنهم يفعلون ذلك في بعض الأحيان. ويقول 26% إنهم لا يفعلون هذا أبدًا. يقول غالبية الذين يعيدون استخدام الزجاجات البلاستيكية (53%) إنهم يفعلون ذلك لأنه يوفر التكلفة بينما يفعل 27% ذلك لأنه مريح، و10% يفعلون ذلك من أجل إنقاذ البيئة.

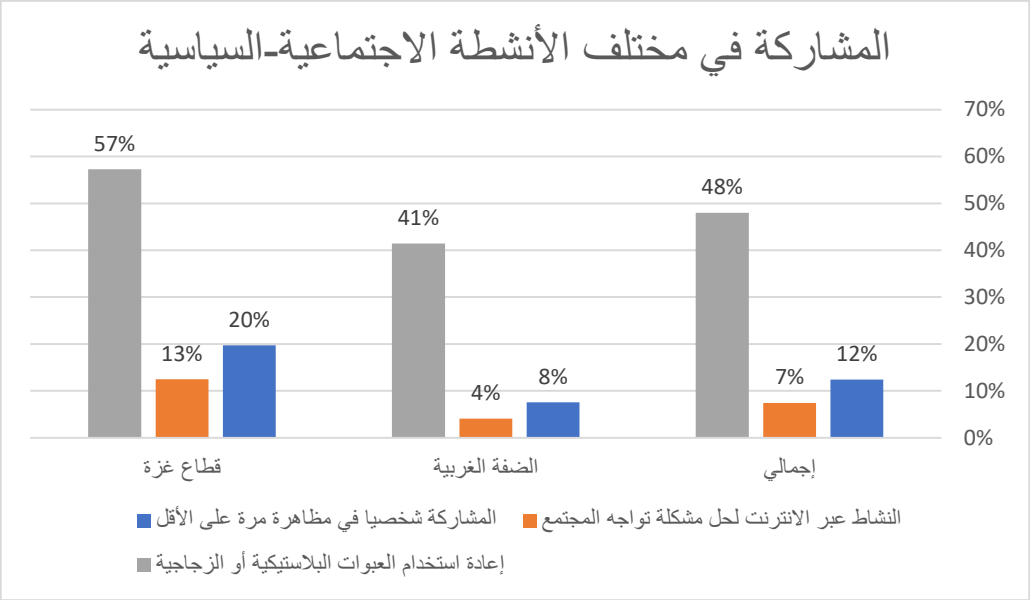

وسألنا الجمهور عن تقييمه لمدى ضمان الحريات الخمس في فلسطين: التعبير عن الرأي، والمشاركة في الاحتجاجات السلمية، وانتقاد وسائل الإعلام لما تفعله الحكومة، وحرية الصحافة، وحرية المعتقد الديني. يُنظر إلى كل شيء باستثناء الحريات الدينية على أنه غير مضمون. وفي جميع الحالات، يرى سكان غزة أن الحريات مضمونة أكثر إقبال سكان الضفة الغربية على هذا الرأي. وهناك أغلبية من 64% (60% في الضفة الغربية و70% في قطاع غزة) تعتقد أن حرية الدين مضمونة إلى حد كبير أو متوسط. أما بالنسبة للحريات الأخرى فإن النسبة التي تعتبرها مضمونة بدرجة كبيرة أو متوسطة تتراوح بين 25% و35%.

ومن بين الدول الأخرى المشاركة في دورة الباروميتر العربي هذه، أفاد أغلب المشاركين في ثلاث دول عربية فقط، وهي تونس والمغرب ولبنان، أن حرية التعبير عن الرأي مضمونة. وجاءت فلسطين في ذيل القائمة بنسبة 31%، تليها مصر والأردن بنسبة 36% لكل منهما. وسجلت تونس ولبنان والمغرب أعلى نسب للاعتقاد بضمان حرية المشاركة في الاحتجاج السلمي، في حين اقتربت فلسطين من القاع بنسبة 27% فقط، وسجلت مصر والأردن نسب أقل بلغت 12% و25% على التوالي. وجاءت فلسطين في ذيل القائمة، بنسبة 27%، في الاعتقاد بضمان حرية الإعلام في انتقاد ما تفعله الحكومة، مع احتلال تونس والمغرب ولبنان المركز الأول. كما جاءت فلسطين في ذيل القائمة بنسبة 36% في تصورات الناس عن ضمان حرية الصحافة. وهنا أيضًا، جاءت تونس والمغرب ولبنان في المقدمة، بنسبة 67%، و59%، و59% على التوالي. لكن أداء فلسطين أفضل من ليبيا وموريتانيا والعراق في اعتقاد الناس بضمان الحريات الدينية. وأفادت أغلبية كبيرة تزيد عن 70% بوجود مثل هذه الضمانات في الأردن ومصر والمغرب.

وكما يظهر في الشكل أدناه، تتراوح هذه النسب في الضفة الغربية بين 19% لحرية الإعلام في انتقاد الحكومة، و21% لحرية المشاركة في الاحتجاجات السلمية، و22% لحرية التعبير عن الرأي، و27% لحرية الصحافة. وفي قطاع غزة، التي أعطى الناس فيها تقييماً أكثر إيجابية في

جميع الحريات الخمس، تتراوح النسب بين 35% لحرية المشاركة في الاحتجاجات السلمية وحرية الإعلام، و43% لحرية التعبير عن الرأي، و45% في ملف حرية الصحافة.

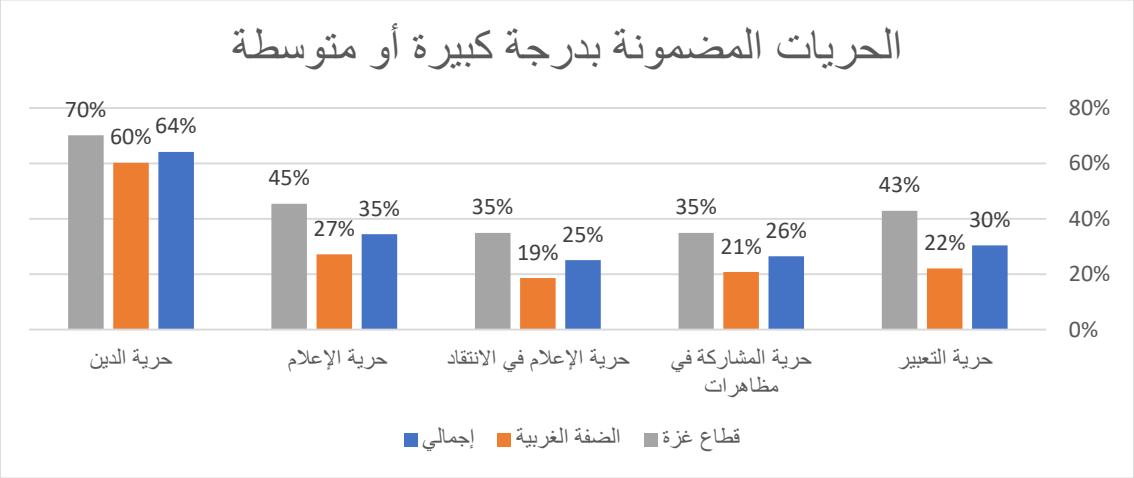

كما أشرنا أعلاه، يعتقد أقل من ثلث الفلسطينيين أن حرية التعبير أو حرية التعبير عن الآراء، مكفولة بدرجة كبيرة أو متوسطة. هذه هي أدنى نسبة مرصودة مقارنة بجميع دورات الباروميتر العربي السابقة، كما يتبين من الشكل التالي.

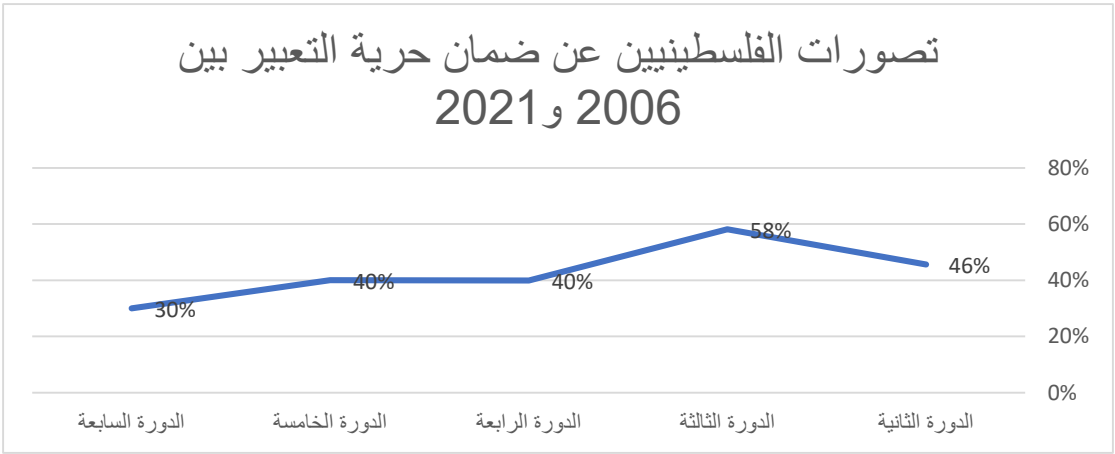

ويعتبر 45% (38% في الضفة الغربية و56% في قطاع غزة) أنه من المبرر دائماً أو أحياناً للحكومة أن تحدّ من حرية التعبير، ويرى 52% (45% في الضفة الغربية و63% في قطاع غزة) أنه من المبرر دائماً أو أحياناً فرض الرقابة على الإعلام.

ورداً على سؤال عن المثل الأعلى للمستجيبين، قالت الأغلبية (52%) إنه "أحد أفراد الأسرة". وقال الخُمس تقريباً (19%) إنه شخصية دينية، في حين قال 5% إنه مسؤول سياسي أو حكومي، وقال 3% إنه شخصية عسكرية، وقال 2% إنه أحد المعلقين أو كُتاب الرأي أو المتابعين للشأن العام.

ولقد سألنا عن التحديات البيئية التي تواجه فلسطين. اختلفت تقديرات التحدي الأول والثاني بين الضفة الغربية وقطاع غزة. بالنسبة للضفة، رأى الناس أن القمامة والنفايات هما المشكلة الأولى والثانية (29% و29% على التوالي) ثم ندرة الموارد المائية (19% في الترتيب الأول و12% في الترتيب الثاني) وتلوث مياه الشرب (16% ترتيب أول 17% وضعوها كمشكلة ثانية). بالنسبة لسكان غزة، كان تلوث مياه الشرب وتلوث البحر والشواطئ هما المشكلتان الأوليان (29% و27% على التوالي) ثم القمامة والنفايات (10%). وكانت ثاني أكبر مشكلة بيئية في تقديرهم هي تلوث البحر (22%) وتلوث مياه الشرب (21%) والقمامة والنفايات (12%). ورأى 72% أن عدم الوعي بالبيئة سائد في أوساط المواطنين، واعتبر 67% أن غياب المبادرات البيئية والإنفاق الحكومي على البيئة هما عاملان يساهمان بدرجة كبيرة أو متوسطة في التحديات البيئية التي تواجه فلسطين.

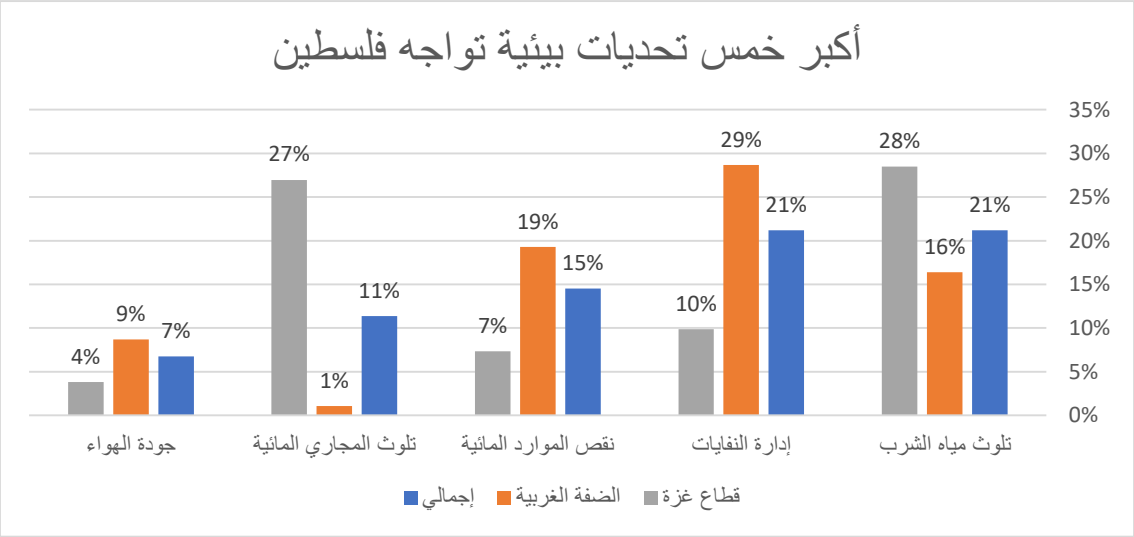

ومن بين الدول العربية المشاركة الأخرى، سجلت مصر وتونس، بنسبة 42% و37% على التوالي، أعلى نسبة لتصور المواطنين بتلوث مياه الشرب. تم الإبلاغ عن نقص الموارد المائية في موريتانيا والأردن بنسبة 25% و21% على التوالي باعتبارها أكبر المشكلات البيئية. وتم الإبلاغ عن إدارة القمامة أو النفايات بأعلى نسب في السودان، بواقع 25٪، وسجلت جودة الهواء أعلى مستوياتها فيما يخص تصورات المواطنين عن المشاكل البيئية في مصر بنسبة 15%.

(6) الهجرة

قال الربع إنهم فكروا في الهجرة من فلسطين للعيش في مكان آخر وقال 75% إن هذه الفكرة لم ترد على خاطرهم. وتشير هذه النتيجة إلى انخفاض طفيف مقارنة بعام 2019، لكنه أعلى من معدلات الطلب على الهجرة في الدورتين الأولى والثانية من الباروميتر العربي في عامي 2006 و2010. ومن بين الدول المشاركة في هذه الدورة، تحتل فلسطين المركز السابع في الطلب على الهجرة، وتأتي الأردن والسودان وتونس في الصدارة بنسب 48%

و46% و45% على التوالي. وتظهر ثلاث دول مستويات أقل من الطلب على الهجرة، هي مصر، وموريتانيا، وليبيا، بنسبة 13%، و18%، و30% على التوالي.

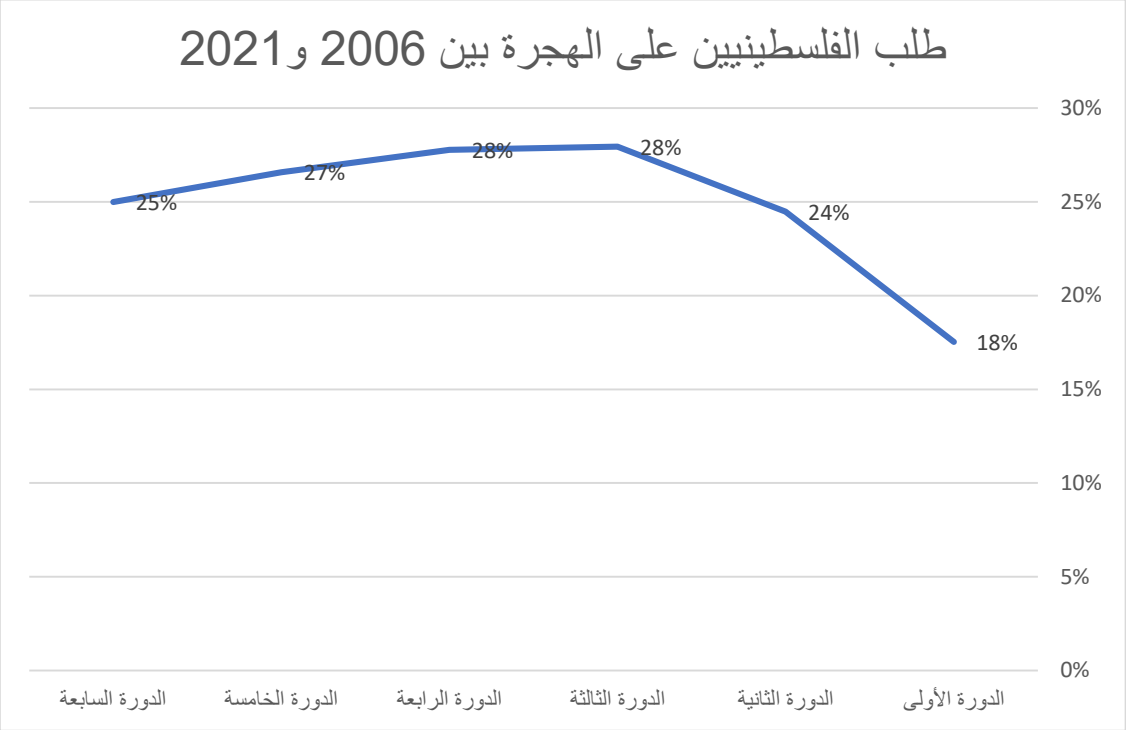

قدّم أغلب من يفكرون في الهجرة (56% منهم) الأسباب الاقتصادية كدافع، وذكر 14% فقط أسباباً سياسية. وأشار 9% إلى أنهم يرغبون في الهجرة بحثاً عن تعليم أفضل، وذكر 8% أسباباً أمنية، وقال 5% إن السبب هو الانضمام لأقارب في الخارج، وذكر 4% الفساد كسبب، وقال 2% إن السبب ديني. ولأسباب واضحة متصلة بالظروف الاقتصادية، زاد الطلب على الهجرة في قطاع غزة عن مثيله في الضفة الغربية، إذ بلغت النسبة هنا وهناك 33% و20%. من الجدير بالذكر أن 64% من الفلسطينيين الذين يفكرون في الهجرة أشاروا لأسباب اقتصادية للتفكير في الهجرة، مقارنة بـ 48% فقط ممن يفكرون في الهجرة في الضفة الغربية. والطلب على الهجرة في صفوف الرجال أكثر من نسبته في صفوف النساء، وفي صفوف الشباب مقارنة بالأكبر سناً (39% مقابل 21%)، وفي صفوف الأعلى تحصيلاً للتعليم مقارنة بالأقل تعليماً (21% و31% على التوالي).

ومن بين الذين فكروا بالهجرة، يقول 30% (18% في الضفة الغربية و39% في قطاع غزة) إنهم فكروا في مغادرة فلسطين حتى لو لم يكن لديهم الأوراق المطلوبة والباقون يقولون إنهم لم يفكروا في ذلك.

وعندما سئلوا عن البلد الذي يسعون للهجرة إليه، كانت تركيا هي المقصد الأكثر اختيارا، بنسبة 22% من قبل أولئك الذين يفكرون في الهجرة. والدولة التالية في الترتيب هي الولايات المتحدة الأمريكية (13%)، وألمانيا (12%)، وكندا (11%)، والإمارات العربية المتحدة (7%)،

وقطر (4%)، والكويت، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة (3% لكل منها)، والأردن ومصر وإيطاليا وفرنسا (2% لكل منها). واختار 7% دولا أخرى في أوروبا الغربية.

تقول الغالبية العظمى (88%) إن أسرهم لا تتلقى أي تحويلات مالية من أي من أفراد الأسرة أو العائلة الممتدة الذين يعيشون في الخارج، بينما يقول 11% إنهم يحصلون عليها إما على أساس شهري (3%)، أو عدة مرات في السنة (5%)، أو مرة واحدة في السنة (3%). وفي قطاع غزة ترتفع نسبة من تتلقى أسرهم تحويلات إلى 19%، بينما تنخفض النسبة في الضفة الغربية إلى 6%.

(7) الممارسات الدينية والهوية والعِرق

كما فعلنا في الدورات السابقة من الباروميتر العربي، سأل الاستطلاع عن التدين ودور الدين في المجال العام. قال أغلب الفلسطينيين بواقع 52% (55% في الضفة الغربية و46% في قطاع غزة) إنهم متدينون "إلى حد ما"، في حين قال 44% (41% في الضفة الغربية و48% في قطاع غزة) إنهم متدينون، وقال 4% إنهم غير متدينين. ومن بين الدول العربية المشاركة في الاستطلاع، جاءت فلسطين في ترتيب أوسط من حيث التدين؛ إذ أفاد الناس في أربع دول بتدينهم بنسب أعلى مقارنة بفلسطين: في موريتانيا والسودان والمغرب ومصر. وأفاد الناس في الدول الأخرى بأنهم أقل تديناً.

كما يُظهر الشكل أدناه، فالتدين في أوساط الفلسطينيين يبلغ أعلى مستوياته في الضفة الغربية، في أوساط الأكبر سناً والأقل تعليماً والأقل قدرة على شراء الطعام.

تشير هذه النتائج إلى زيادة بواقع 6 نقاط مئوية فيمن يعرّفون أنفسهم بأنهم متدينون، مقارنة بالدورة السابقة بفلسطين في 2018، عندما كانت النسبة 38%. وبين الشباب، تشير النتائج إلى زيادة بواقع 8 نقاط مئوية في التدين خلال الفترة نفسها. لكن يُلاحظ أن مستويات التدين في 2018 كانت متدنية بصورة خاصة. الحق أنها كانت النسب الأدنى عبر دورات الباروميتر العربي في فلسطين، إذ كانت في أعقاب صعود التطرف الديني في صورة داعش، أو تنظيم الدولة الإسلامية. تعكس النتائج الراهنة عودة إلى النتائج التي كانت سائدة بين الدورتين الثانية والرابعة.

ولقد درسنا دور ومكانة الدين في المجال العام. تظهر النتائج أن الأغلبية بواقع 64% لا توافق أو لا توافق بشدة، و34% توافق أو توافق بشدة على مقولة "الممارسة الدينية شأن خاص ويجب فصلها عن الحياة الاجتماعية-الاقتصادية". في عام 2018، وافق 38% على هذه المقولة وعارضها 62%. ومن المثير للدهشة أن نسبة الذين لا يتفقون أو يختلفون بشدة مع هذه العبارة أعلى في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة (66% و62% على التوالي). ومقارنة بالدول العربية الأخرى التي شملها الاستطلاع، فإن فلسطين هي الأقل احتمالا للموافقة على الفصل بين الدين والحياة الاجتماعية والسياسية. وتوافق أغلبية ساحقة تبلغ 70% أو أكثر في لبنان وتونس والعراق، إلى جانب أغلبية في مصر والسودان، على الفصل بين الدين والحياة الاجتماعية والسياسية. وكما يُظهِر الشكل أدناه، فإن الدورات الأربع الأخيرة من الباروميتر العربي في فلسطين بيّنت أن نسبة معارضة هذه المقولة في ارتفاع وتشكل الأغلبية.

لكن تقول أغلبية قوامها 55% إنها لا توافق أو لا توافق بشدة، و43% يقولون إنهم يوافقون أو يوافقون بشدة على مقولة أن "فلسطين أفضل حالاً إذا تولى المتدينون مناصب عامة في الدولة". وترتفع نسبة عدم الموافقة في الضفة الغربية إلى 56% مقابل 53% في قطاع غزة. وبالمثل، فإن 53% لا يوافقون أو لا يوافقون بشدة على المقولة المذكورة، و43% يوافقون أو يوافقون بشدة على مقولة "يجب أن يكون لرجال الدين تأثيرا على قرارات الحكومة".

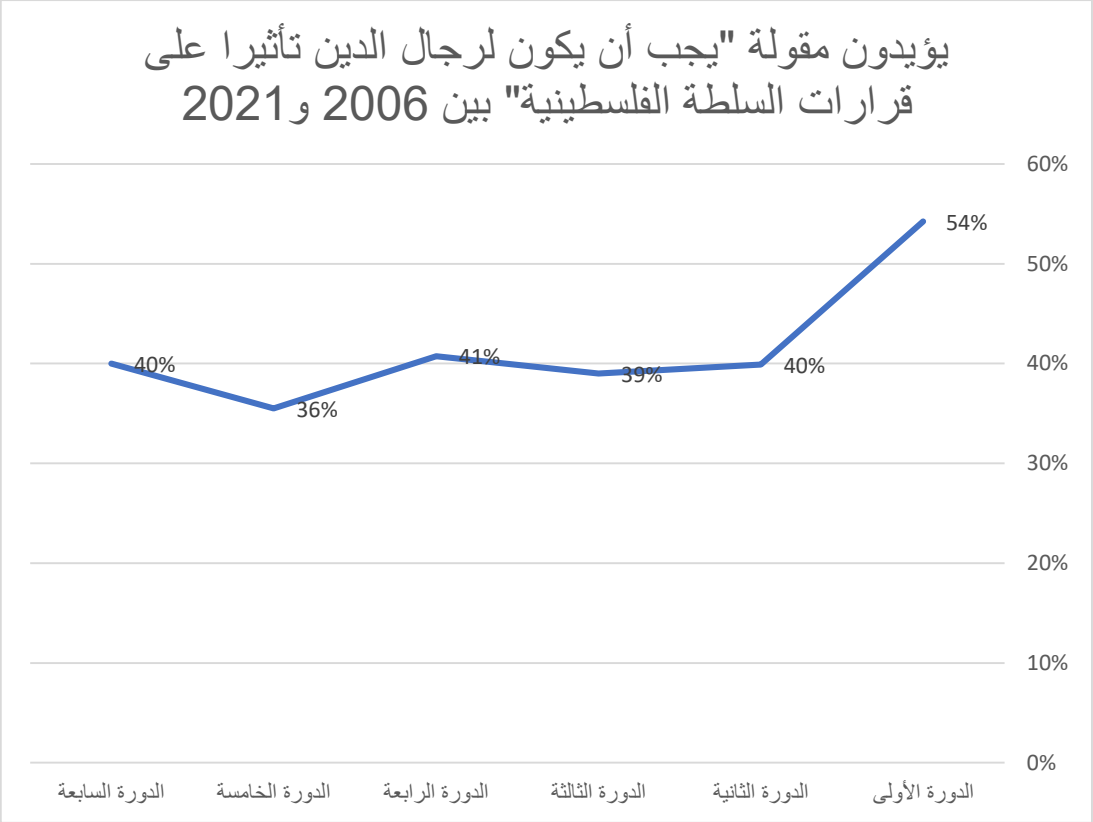

كما أن ثمة أغلبية بواقع 63% توافق أو توافق بشدة على مقولة "اليوم، يُرجح أن يكون القادة من رجال الدين فاسدون كفساد القادة غير الدينيين" ويرفض المقولة أو يرفضها بشدة 34%. أما نسبة من يوافقون على هذه المقولة فهي أعلى في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (69% مقابل 53%). وفكرة أن القادة من رجال الدين فاسدون بقدر فساد القادة غير الدينيين يتبناه بنفس القدر تقريبا جميع المبحوثين في الدول العربية، والنسب الأعلى في كل من لبنان والأردن والعراق، حيث تبلغ 66% و66% و65% على التوالي، والدولة الوحيدة التي ترفض الأغلبية فيها هذه المقولة هي موريتانيا.

هناك أغلبية بسيطة من 52% ترى أن قوانين الدولة يجب أن تستند بالكامل أو بقدر كبير (38% يقولون بالكامل و14% يقولون بقدر كبير) على الشريعة، ويرى 10% أنها يجب أن تكون معتمدة بالكامل أو بقدر كبير على إرادة الناس. ويرى 38% أن القوانين يجب أن تعتمد بالتساوي على كل من الشريعة وإرادة الناس. وفي الضفة الغربية، تعد نسبة من يرون أن تكون القوانين معتمدة بالكامل أو في الأغلب على الشريعة أعلى من مثيلتها في قطاع غزة، بواقع 59% و42% على التوالي. وأكبر نسبة من سكان غزة (44%) مقارنة بالثلث فقط في الضفة الغربية (34%) ترى أن تكون الشريعة وإرادة الناس مصدراً للقوانين بالتساوي. ومن بين الدول العربية المشمولة بالاستطلاع التي يرى الناس فيها أن تكون القوانين قائمة على الشريعة بالكامل، تحل فلسطين في المركز الثاني بعد موريتانيا، حيث النسبة 57%، وأدنى نسبة سُجلت في لبنان بواقع 6% فقط.

وتعتقد أغلبية من 53% (57% في الضفة الغربية و47% في قطاع غزة) أنه يجب على الطلاب التعرف على العديد من الديانات المختلفة، وليس فقط ديانتهم، في المدارس العامة. كما أن 46% (42% في الضفة الغربية و50% في قطاع غزة) يعتقدون أنه يجب على الطلاب أن يتعلموا فقط ما يتعلق بدينهم في المدارس الحكومية. يعتقد 1٪ فقط أنه لا ينبغي للطلاب أن يتعلموا عن الدين على الإطلاق في المدارس العامة.

وسألنا أيضًا عن الهوية والشعور بالانتماء. الغالبية العظمى (86%، بواقع 92% في الضفة الغربية و77% في قطاع غزة) تشعر بالإهانة الشديدة عندما تسمع شخصاً من دولة غربية يقول كلاماً مسيئاً لفلسطين. وقالت نسبة من 11% (قوامها 6% في الضفة الغربية و20% في قطاع غزة) إنهم يشعرون بالإهانة إلى حد ما. وبالمثل، فإن 87% (90% في الضفة الغربية و87% في قطاع غزة) يقولون إنهم يشعرون بالإهانة الشديدة إذا سمعوا شخصاً من دولة عربية أخرى يقول شيئاً مهيناً عن فلسطين، و10% آخرين (6% في الضفة الغربية و16% في قطاع غزة) يقولون إنهم يشعرون بالإهانة إلى حد ما.

وسألنا عن التمييز الاجتماعي-الاقتصادي والعرقي في فلسطين. حددت النسبة الأكبر (38٪) مجموعة محددة اقتصاديًا على أنها المجموعة التي يجعل التمييز ضدها من الصعب عليها الخروج من الطبقة الدنيا. والفئة التي جاءت بعد ذلك هي اللاجئين بنسبة 6%؛ وقال 6% آخرون إن هذه القاعدة تنطبق على الجميع بالتساوي، فيما قال 17% أنه لا توجد فئة في فلسطين تنطبق عليها هذه القاعدة. وبالمثل، عندما كان السؤال حول صعوبة الوصول إلى الخدمات أو الموارد، حددت النسبة الأكبر (35%) مجموعة محددة اقتصاديًا على أنها المجموعة التي من المرجح أن تجد صعوبة في الحصول على مثل هذا التوفّر للخدمات والموارد، تليها مجموعة عمرية محددة (6%)، واللاجئين (5%). وقال 6% إن القاعدة تنطبق على الجميع، وقال 21% إنها لا تنطبق على أي مجموعة.

وفي معرض تحديد الطريقة التي تعامل بها الفئات المعرضة للتمييز، قالت النسبة الأكبر (47%، بواقع 57% في الضفة الغربية و35% في قطاع غزة) إنها تُعامل أسوأ من الفئات الأخرى من قبل الحكومة، في حين قال 36% إنها تُعامل من قبل الحكومة بنفس طريقة معاملة الغير، وقال 13% إنهم يعاملون من قبل الحكومة أفضل من الغير. لدى السؤال عن المعاملة للفئة المميز ضدها من فئات المجتمع الأخرى، قال 36% إنها نفس المعاملة الموجهة للغير، وقال 35% إنها معاملة أسوأ من معاملة الغير، وقال 21% إنها معاملة أفضل.

وسألنا أيضا عن التمييز العنصري. لدى السؤال عما إذا كان التمييز مشكلة خطيرة في فلسطين، أجاب بالإيجاب 59% (بواقع 63% في الضفة الغربية و54% في قطاع غزة)، ونفى ذلك 40% (36% في الضفة الغربية و45% في قطاع غزة). أفادت ثلاث دول عربية من المشمولة بالاستطلاع بأن التمييز مشكلة، بنسب أعلى من فلسطين. هذه الدول هي تونس (80%) والعراق (67%) والأردن (63%). ويرى 8% فقط من المصريين أن التمييز العنصري مشكلة في بلدهم.

وعندما سئلوا تحديدا عن مدى التمييز ضد أصحاب البشرة الداكنة في فلسطين، قال 27% إنهم يتعرضون للتمييز إلى حد كبير أو متوسط، في حين قال 71% إنهم يتعرضون للتمييز بقدر محدود أو لا يوجد أي تمييز على الإطلاق. وعند السؤال عما إذا كان السود في فلسطين يواجهون تمييزا، أجاب 23% بنعم بدرجة كبيرة أو متوسطة و75% بنعم بدرجة قليلة أو أفادوا بغياب التمييز تماما. عندما سُئل المبحوثون عما إذا كان هناك من استخدم عبارة عنصرية أو تمييزية ضدهم، أجاب 14% بنعم، عدة مرات (5%) أو مرة أو مرتين (8%) بينما أجاب 85% بأن هذا لم يحدث إطلاقاً. وبناء على ما سبق، يشير الشكل أدناه إلى أنه في حين ترى أغلبية كبيرة أن التمييز العنصري مشكلة خطيرة في المجتمع الفلسطيني، فإن ربعهم فقط أو نحو ذلك يعتقدون أن السود أو ذوي البشرة الداكنة يتعرضون للتمييز، ونسبة أقل أفادت بسماع عبارات تمييزية ضدهم.

ولدى السؤال عن لأي درجة يُمثّل داكنو البشرة جيداً في المسلسلات التلفزيونية والبرامج الأخرى، قال 67% إنهم يمثلون جيدا بدرجة كبيرة أو محدودة، وقال 24% إنهم يمثلون جيدا بدرجة طفيفة أو لا يحدث هذا إطلاقا. لدى السؤال عما إذا كان الناس يفضلون رؤية المزيد من الأشخاص داكني البشرة في الدراما التلفزيونية والبرامج الأخرى، قال 58% إنهم يفضلون ذلك، وقال 11% إنهم لا يفضلون ذلك، وقال 27% إن هذا أمر غير مهم سواء زادوا أو قلّوا.

(8) المعايير والتوجهات الجندرية

تشير الدورة السابعة من الباروميتر العربي في فلسطين إلى أنه على الرغم من ارتفاع معدلات التدين في المجتمع الفلسطيني، إلا أن الجمهور أصبح اليوم أكثر ليبرالية فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي (الجندر) عما كان عليه منذ الدورة الأولى في عام 2006. وتوافق أغلبية قوامها 65٪ أو توافق بشدة، و35% لا يوافقون أو لا يوافقون بشدة على القول بأن الرجال بشكل عام أفضل من النساء في مناصب القيادة السياسية. وبينما تكشف هذه النتيجة عن مستوى عالٍ من المحافظة، فإنها تمثل انخفاضًا بمقدار 5 نقاط مئوية مقارنة بالدورة الخامسة وانخفاضًا بمقدار 21 نقطة مقارنة بالدورة الأولى في عام 2006. كما أنها تتسق مع مواقف معظم المشاركين العرب الآخرين في الدورة الحالية، حيث أظهرت السودان وليبيا والعراق والأردن ومصر درجة محافظة أكبر من فلسطين ولبنان وتونس والمغرب وموريتانيا التي أظهرت درجة أقل من المحافظة.

أما بين الفلسطينيين فإن نسبة التأييد للمقولة المذكورة أعلى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية، بواقع 71% مقابل 59%. وفي حين لا يبدو أن العمر والتعليم لهما تأثير كبير على المواقف ها هنا، فإن الجنس له تأثير كبير: 68% من الرجال، مقارنة بـ 60% من النساء يوافقون على أن الرجال يمثلون قيادات سياسية أفضل.

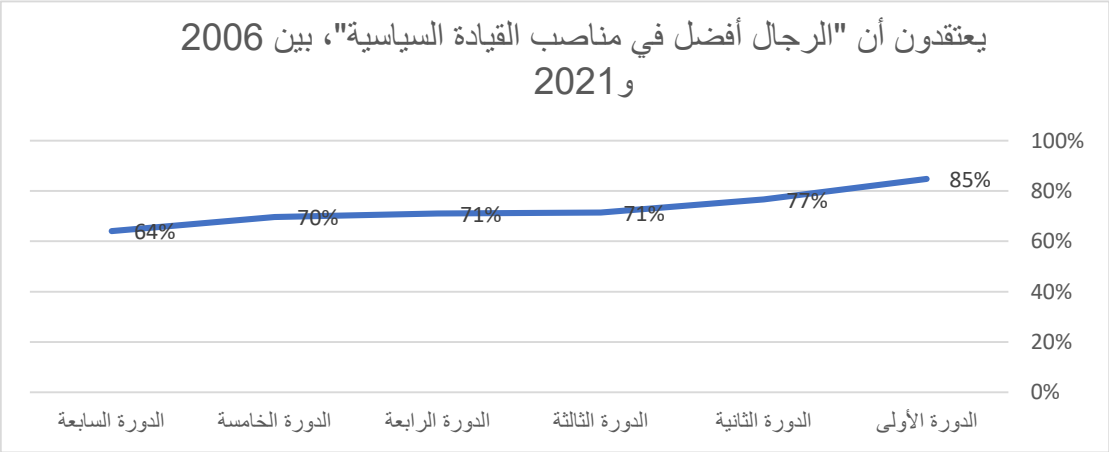

ثمة أغلبية كبيرة قوامها 85% ترفض أو ترفض بشدة مقولة أن التعليم الجامعي أهم للذكور من أهميته للإناث، ويؤيد المقولة 13% فقط. هذه النسبة جاءت أعلى في قطاع غزة مقارنة بمثيلتها في الضفة الغربية، بواقع 20% مقابل 8%. وكما يُظهر الشكل أدناه، فنسبة تأييد المقولة تبلغ حدّها الأدنى منذ عام 2006.

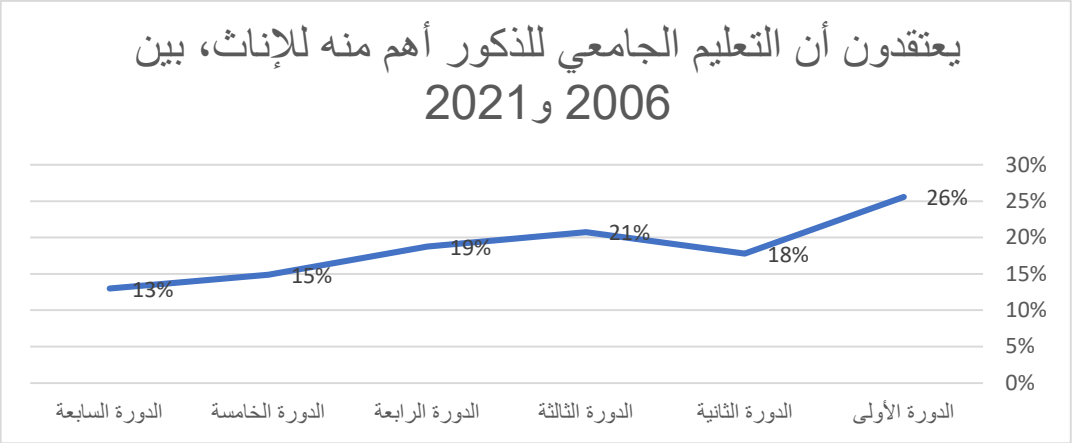

وفي الشؤون العائلية، ترفض الأغلبية (58%) وتقبل نسبة 42% مقولة أنه يجب أن يكون للرجل القرار الأخير. في قطاع غزة بلغت النسبة 52% مقارنة بـ 37% في الضفة الغربية. وهناك أغلبية كبيرة بواقع 76% (81% في الضفة و69% في القطاع) تؤيد أو تؤيد بشدة مقولة أنه يجب أن يكون للرجل والمرأة نفس القدر من التأثير على قرارات الأسرة، بينما ترفض نسبة 22% هذه المقولة. وهناك أغلبية من 66% تؤيد أو تؤيد بشدة مقولة أن المرأة المتزوجة من أجنبي يجب أن يحق لها تمرير جنسيتها لأطفالها، ويرفض المقولة 31%.

ورداً على سؤال عن العائق الأكبر الذي يواجه دخول النساء قوة العمل، قال 25% إنه تدني الأجور، وقال 24% إنه عدم توفر خدمات رعاية الأطفال، وقال 19% إن السبب هو حصول الرجال على الأولوية في التوظيف، وقال 14% إن السبب هو اختلاط النساء والرجال في أماكن العمل، وقال 14% إن السبب هو أنها مسألة غير مقبولة اجتماعياً. ولدى السؤال عن أكبر تحدٍ يواجه دخول الرجال سوق العمل، قال 49% إنه عدم توفر فرص العمل، وقال 33% إن السبب هو تدني الأجور.

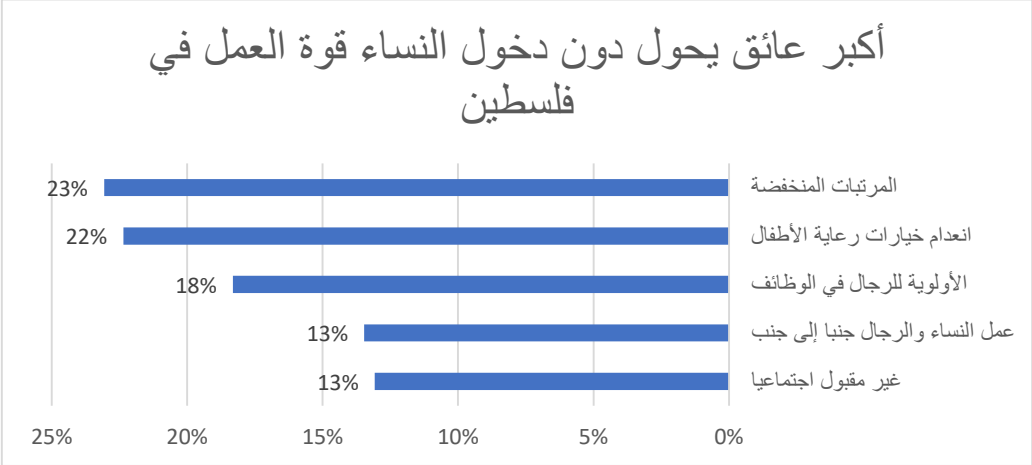

وكما يشير الشكل أدناه، فإن نتائج الاستطلاع تظهر أيضاً الجانب المحافظ لدى المبحوثين. وعندما سئلوا عمّن يجب أن يكون المسؤول الأول عن مساعدة الأطفال على الدراسة في المنزل، قالت أغلبية قوامها 54% إنّ الأب والأم يتحملان نفس القدر من المسؤولية، بينما قال 40% إن ربة الأسرة المسؤولة؛ وقال 3% فقط إن رب الأسرة هو الذي يتحمل هذه

المسؤولية. لكن عندما كان السؤال حول الميزانية والإنفاق على احتياجات الأسرة، قال 49% إن رب الأسرة هو المسؤول، وقال 40% إن الأب والأم يتحملان نفس القدر من المسؤولية، و9% قالوا إن الزوجة يجب أن تتولى تدبير هذه المسائل. وكما هو مبين بوضوح في الشكل أدناه، فإن سكان غزة أكثر تحفظًا بشكل ملحوظ بشأن هاتين المسألتين من سكان الضفة الغربية.

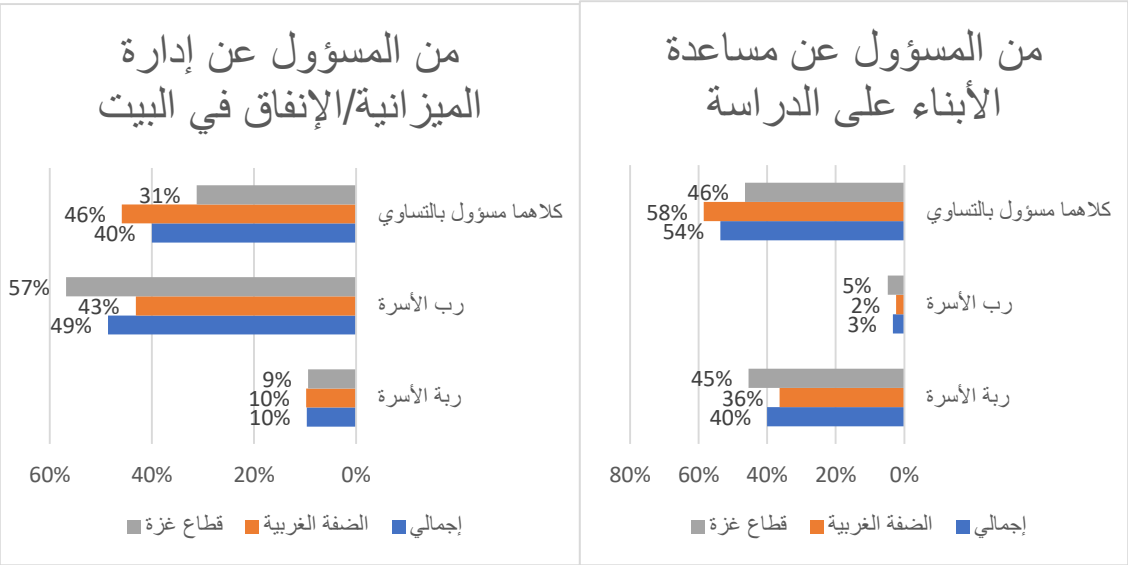

تُظهر هذه النتائج الفلسطينيين على أنهم أكثر محافظة من المواطنين في العديد من الدول العربية الأخرى التي غطاها الاستطلاع. على سبيل المثال، تظهر خمس دول، وهي تونس والعراق وموريتانيا والأردن ولبنان، دعماً أكبر من المواطنين في فلسطين للرأي القائل بأن الزوج والزوجة مسؤولان بنفس القدر عن مساعدة الأطفال على الدراسة. وبالمثل، فإن مصر وحدها تظهر نسبة تأييد أكبر من فلسطين لوجهة النظر القائلة بأن الأم يجب أن تكون المسؤولة. وفيما يتعلق بمسألة قرارات الميزانية والإنفاق على احتياجات الأسرة، يؤيد عدد أكبر من التونسيين والأردنيين واللبنانيين والليبيين والعراقيين وجهة النظر القائلة بأن الزوج والزوجة يتحملان نفس القدر من المسؤولية. وجاءت فلسطين في المركز الخامس في تأييد أن يكون الزوج هو المسؤول عن قرارات الميزانية والإنفاق على احتياجات الأسرة.

علاوة على ذلك، على الرغم من أنه كما هو مذكور أعلاه، يعتقد 13% فقط أن الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل هو أحد أكثر العوائق صعوبة أمام دخول المرأة إلى قوة العمل، إلا أن هذا التحدي بالذات أكثر خطورة مما يبدو. توافق أغلبية قوامها 54% على ضرورة الفصل بين الرجال والنساء أو عدم الاختلاط في مكان العمل، ولا توافق نسبة 45% على ذلك. وهنا أيضًا، من الواضح أن سكان غزة أكثر تحفظًا من سكان الضفة الغربية، حيث أن 65% من سكان غزة مقارنة بـ 47% من سكان الضفة الغربية يوافقون على الفصل بين

الجنسين. وكما يوضح الشكل أدناه، فإن دعم الفصل بين الجنسين يتأثر بالتعليم والجنس ولكن ليس بالعمر. ومن غير المرجح أن يدعم هذه الفكرة الأشخاص الأكثر تعليما والنساء. وعندما سئلوا عن سبب تأييدهم للفصل، اختارت الأغلبية (53%) مبررا دينيا، مستشهدين بحديث نبوي، بينما قال 26% آخرون إن الاختلاط بين الجنسين يزيد من خطر التحرش بالنساء.

وفيما يتعلق بالفصل بين الجنسين، فإن فلسطين هي الأكثر محافظة بين الدول العربية المشاركة، تليها ليبيا والأردن والسودان، في حين أن لبنان ومصر وتونس هي الأكثر ليبرالية. وفلسطين، إلى جانب الأردن، هما الدولتان اللتان يبدو أن السبب الرئيسي لدعم الفصل بين الجنسين فيهما ديني، مع الاستشهاد بحديث نبوي.

وأخيرًا، تعتقد أغلبية قوامها 53% بأنه خلال الـ 12 شهرًا الماضية، تزايدت حالات إساءة معاملة النساء أو العنف ضدهن في المجتمع الفلسطيني. يعتقد 13% فقط أن النسبة انخفضت، ويرى 26% أنها ظلت على حالها. وكما يبين الشكل أدناه، فإن سكان الضفة الغربية أكثر عرضة من سكان غزة للإبلاغ عن الزيادة في معدلات سوء المعاملة أو العنف ضد المرأة، بنسبة 58% و46% على التوالي. وبالمقارنة مع الدول العربية الأخرى التي غطاها الاستطلاع، تأتي فلسطين في المرتبة الثانية بعد تونس في الإبلاغ عن مستوى أعلى من العنف ضد المرأة. وموريتانيا والمغرب وليبيا (بنسبة 14% و23% و24% على التوالي) هي الأقل احتمالاً للإبلاغ عن مستوى أكبر من العنف ضد المرأة.

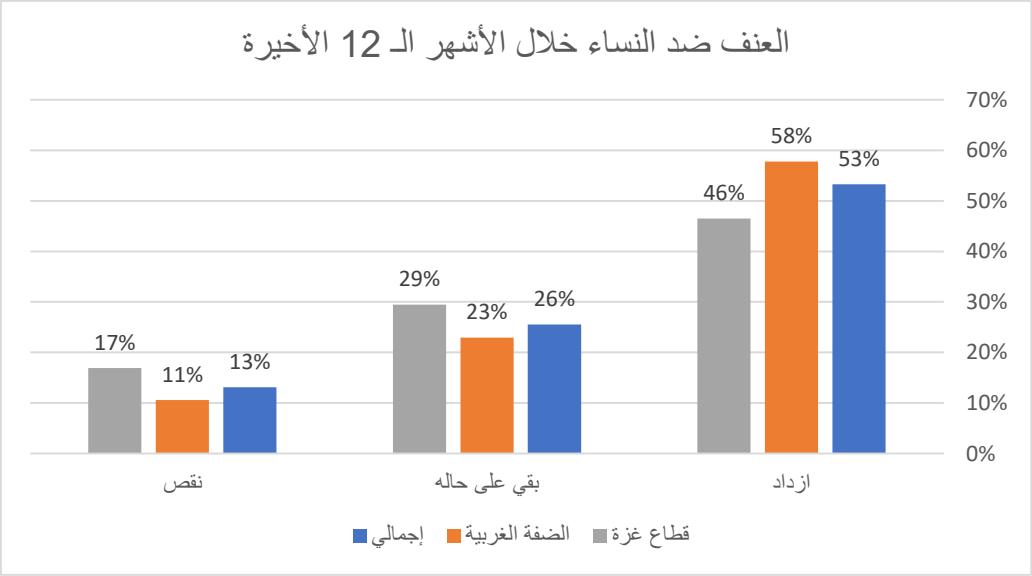

(9) التعليم

حدد المواطنون الفلسطينيون خمس مشاكل باعتبارها أهم التحديات التي تحتل المرتبتين الأولى والثانية، التي يواجهها الأطفال في المدارس الحكومية الفلسطينية: الاكتظاظ (34% حددوه باعتباره التحدي الأول الأهم و24% باعتباره التحدي الثاني)، والمناهج القديمة (15% حددوه على أنه التحدي الأول و16% باعتباره التحدي الثاني)، ونقص المعلمين المهرة والموظفين التربويين (12% حددوه على أنه التحدي الأول و12% باعتباره التحدي الثاني)، ونقص التكنولوجيا أو أنها قديمة في الفصول الدراسية (10% حددوها على أنها التحدي الأول، و12% اعتبروه التحدي الثاني)، والبنية التحتية المتداعية (8% حددوه باعتباره التحدي الأول واعتبره 13% التحدي الثاني). وكما يشير الشكل أدناه، فإن الاكتظاظ هو التحدي الأصعب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في تقدير الناس، ولكن سكان غزة يشعرون بالقلق إزاءه أكثر من سكان الضفة الغربية. يشعر سكان الضفة الغربية بالقلق أكثر من سكان غزة بشأن "المناهج الدراسية التي عفا عليها الزمن"، ويشعر سكان غزة بالقلق أكثر من سكان الضفة الغربية بشأن الافتقار إلى التكنولوجيا القديمة في الفصول الدراسية.

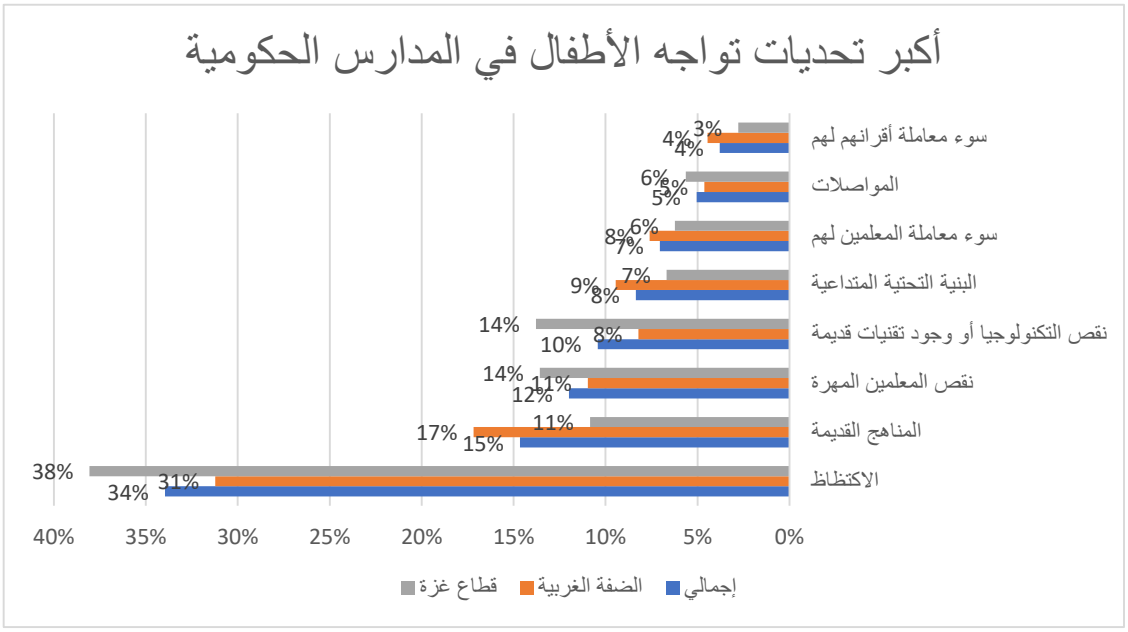

مقارنة بنتائج الدول العربية الأخرى المشمولة بالاستطلاع، يظهر في فلسطين أعلى مستوى قلق من المواطنين حول الاكتظاظ في المدارس، وتحل مصر في المرتبة الثانية، بواقع 30%، وتونس في المرتبة الأخيرة، بواقع 8%. وعندما سئلوا عن الشيء الذي يمكن لوزارة التربية والتعليم القيام به لتحسين التعليم العام في فلسطين، قالت النسبة الأكبر (38%): "تقليص عدد الطلاب في كل صف"، و19% يريدون معلمين مدربين بشكل أفضل، و15% يريدون إدخال التكنولوجيا أو تحسينها في الفصول الدراسية، وأراد 14% تحديث المناهج المدرسية، وأراد 8% إصلاح المدارس أو إعادة بنائها.

(10) الإعلام

تستخدم الغالبية العظمى من الفلسطينيين (81%) الإنترنت بشكل يومي. هناك أغلبية قوامها 60% تستخدم الإنترنت على مدار اليوم، و21% آخرين يستخدمون الإنترنت مرة على الأقل في اليوم. كما يستخدم 5% الإنترنت عدة مرات أسبوعياً أو مرة في الأسبوع. 13% فقط لا يستخدمون الإنترنت. نسبة من يستخدمون الإنترنت بشكل يومي كانت 74% في أواخر 2018، و9% فقط في عام 2006. تجدر هنا المقارنة بين استخدام الإنترنت في فلسطين على مدار اليوم واستخدامه على مدار اليوم في الدول العربية الأخرى المشاركة في الاستطلاع. ثمة دولتان فقط فيهما نسب استخدام أعلى، هما الأردن ولبنان، بواقع 80% و71% على التوالي. وأقل نسبة استخدام للإنترنت بشكل يومي كانت في مصر، بواقع 22%.

الشباب هم الأكثر إقبالاً على استخدام الإنترنت على مدار اليوم. الحق أن الفجوة كبيرة بين الشباب والأكبر سناً في غزة، بين أعمار 18 إلى 29 عاماً الذين يستخدمون الإنترنت على مدار اليوم، وأولئك البالغين 30 عاماً فأكبر: 82% مقابل 52%.

بالنسبة إلى من يستخدمون الإنترنت، فإن أكثر من الرُبع بقليل (26%) يقضون 6 إلى 10 ساعات يوميًا في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بينما 46% يقضون 3 إلى 5 ساعات على تلك المنصات. ونسبة 28% يتراوح استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي بين عدم الاستخدام بالمرة وساعتين يومياً. وفي هذا الصدد، كما يوضح الشكل ادناه، لا توجد اختلافات بين سكان الضفة الغربية وغزة في استخدام مواقع التواصل.

كما أن 41% من مستخدمي الإنترنت (49% في الضفة الغربية و30% في قطاع غزة) يقولون إنهم يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي مرة واحدة على الأقل يومياً للتعرف على الأحداث السياسية التي تجري في فلسطين. 22% يفعلون ذلك عدة مرات في الأسبوع، و13% مرة واحدة في الأسبوع، و11% أقل من مرة واحدة في الأسبوع، و12% فقط يقولون إنهم لا يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي أبداً لمعرفة الأحداث السياسية في فلسطين. أما عندما سئلوا عن عدد المرات التي يستخدمون فيها وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم حول القضايا السياسية، فإن النسبة الأكبر (43%، بواقع 49%

في الضفة الغربية و36% في قطاع غزة) قالوا أبداً، بينما قال 55% إنهم يفعلون ذلك بين مرة واحدة يوميًا وأقل من مرة واحدة في الأسبوع. وقال 12% مرة واحدة على الأقل يوميًا، و16% عدة مرات في الأسبوع، و11% مرة واحدة في الأسبوع، و16% أقل من مرة واحدة في الأسبوع.

كما يوضح الشكل أدناه فإن منصة التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية بين الفلسطينيين هي فيسبوك، بنسبة 91%، يليها واتساب (75%)، ويوتيوب (47%)، وإنستغرام (38%)، وتيك توك (23%)، وسناب شات. (16%)، وتويتر وتيليجرام (16% لكل منهما)، وفايبر (4%)، وكلوب هاوس (1%). ومن الجدير بالذكر أن فيسبوك وواتساب هما المنصتان الأكثر شعبية التي يستخدمها المبحوثون العرب المشاركون في الدورة السابعة من الباروميتر العربي؛ وتعتبر منصات فايبر وكلوب هاوس وسيغنال هي الأقل استخدامًا.

وعند سؤالهم عن المصدر الأساسي للمعلومات لمتابعة الأخبار العاجلة مع تطور الأحداث، أجاب 60% بوسائل التواصل الاجتماعي، و26% بالتلفزيون، و6% بالمحادثات المباشرة، و4% بالإذاعة، و3% للمحادثة الهاتفية، وأقل من واحد بالمائة للصحف. وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع طفيف في نسبة الذين يعتمدون على منصات التواصل الاجتماعي، والتي بلغت 57% في الدورة الخامسة. وكما يشير الشكل أدناه، فإن نسبة الذين يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار العاجلة هي نفسها في الضفة الغربية وقطاع غزة. يعد الاعتماد الفلسطيني على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار العاجلة هو الأعلى بين المبحوثين العرب المشاركين في دورة الباروميتر العربي الحالية، يليها الأردن بنسبة 45% فقط. أقل الدول العربية اعتماداً على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار العاجلة هي موريتانيا بنسبة 22%. وفي المقابل، احتلت فلسطين المرتبة الأدنى في الاعتماد على التلفزيون، في حين سجلت مصر أعلى نسبة، بواقع 55%. ولا تعتمد جميع الدول العربية الأخرى تقريبًا على الصحف في متابعة الأخبار العاجلة.

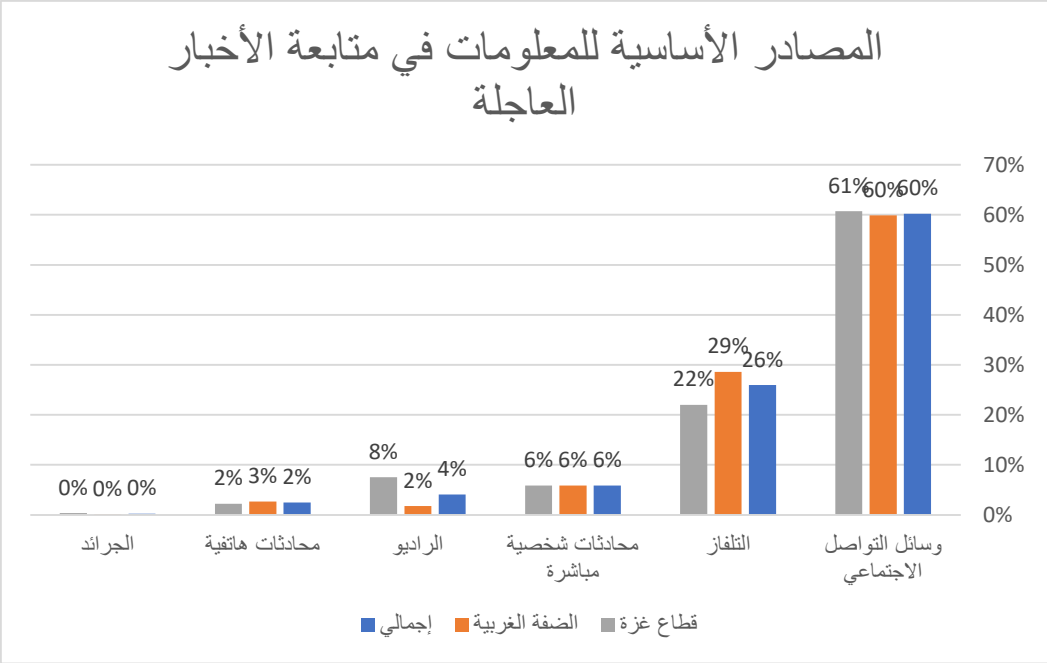

بينما يعتمد الشباب والجيل الأكبر في فلسطين على مواقع التواصل كمصدر أساسي للمعلومات حول الأخبار العاجلة، فإن 4 من كل 5 شباب - مقارنة بـ 5 من كل 10 أشخاص أكبر سناً - يعتمدون على مواقع التواصل. الأكبر سنًا يرجح أكثر اعتمادهم على التلفزيون والإذاعة، مقارنة بالشباب.

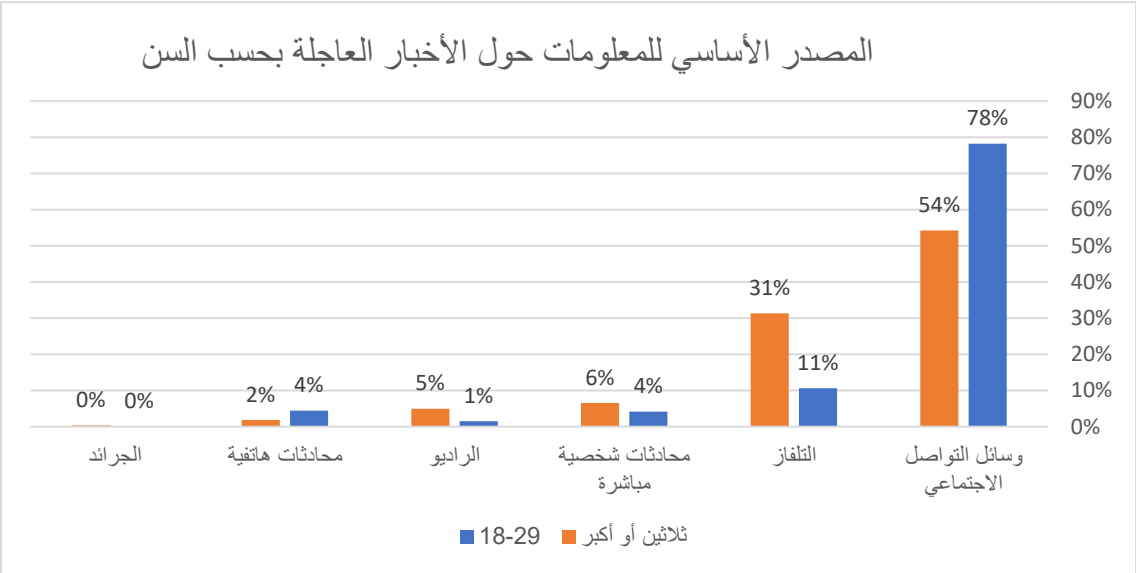

ولدى السؤال عن مدى مشاهدة البرامج الكوميدية أو البرامج السياسية الساخرة العربية، قالت أكبر نسبة (44%) إنها لا تشاهدها على الإطلاق، وقال 40% أحياناً، وقال 15% إنهم يشاهدونها بشكل متكرر.

وسألنا الجمهور عن مدى متابعتهم للأخبار المتعلقة بأربع قضايا: الصراع في سوريا، واتفاقيات أبراهام، والعقوبات الأمريكية ضد إيران، ومعاملة الأيغور والأقليات المسلمة الأخرى في الصين. النسبة الأكبر من الذين يتابعون الأخبار بشكل كبير أو بقدر لا بأس به يفعلون ذلك فيما يتعلق بالصراع في سوريا (31%)، يليهم من يتابعون أخبار الأقليات المسلمة في الصين (30%)، ثم من يتابعون الأخبار المتعلقة بالعقوبات الأمريكية على إيران (13%)، وأخيراً من يتابع الأخبار المتعلقة باتفاق أبراهام (10%). وكما يشير الشكل أدناه، فإن سكان الضفة الغربية وغزة على حد سواء يعطون الأولوية لمتابعة الأخبار المتعلقة بسوريا، تليها الأقلية المسلمة في الصين، والعقوبات الأمريكية على إيران، وأخيرًا اتفاقيات أبراهام. ويظهر الشكل أيضًا أن سكان الضفة الغربية يتابعون الأخبار حول الموضوعين الأولين أكثر من سكان غزة.

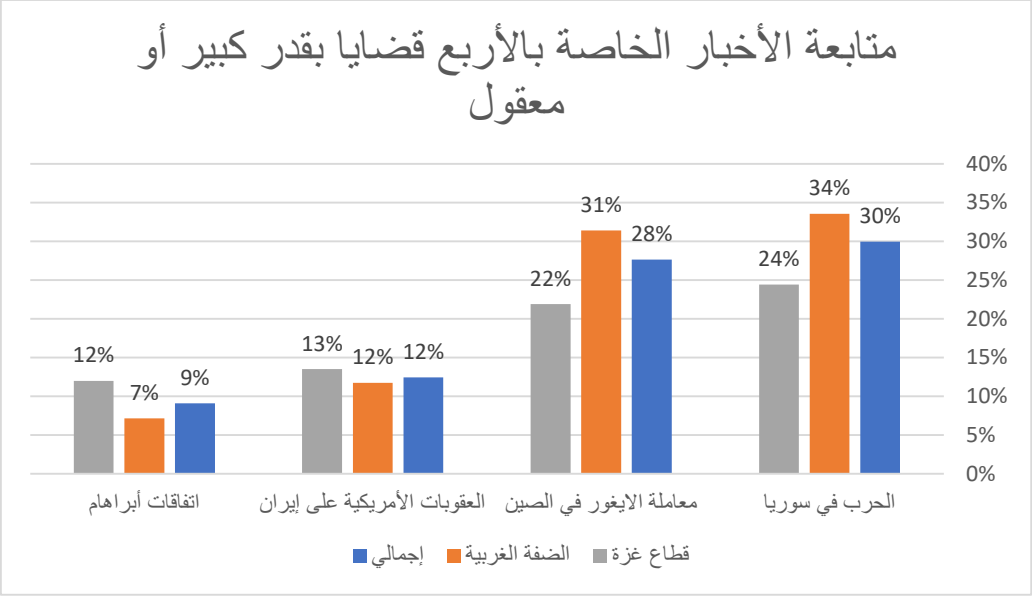

ومن الجدير بالذكر أنه كما هو الحال في فلسطين، فإن متابعة الأخبار المتعلقة بالصراع في سوريا هي القضية الأكثر متابعة في الدول العربية المشاركة الأخرى، واتفاقيات أبراهام هي الأقل متابعة. أعلى نسبة متابعة لأخبار اتفاق أبراهام جاءت في الدولتين اللتين وقعتا اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، وهما المغرب والسودان، بنسبة 27% و21% على التوالي. متابعة الأخبار عن الإيغور هي الأعلى في السودان وموريتانيا والأردن، بواقع 36% و34% و32% على التوالي، والأدنى في لبنان وتونس والعراق، بواقع 13% و22% و24% على التوالي.

(11) كوفيد-19

كما سلف الذكر، فإن انتشار فيروس كورونا اختاره الجمهور باعتباره التحدي الثاني الأهم الذي يواجه الفلسطينيون اليوم، حيث اختاره 21% (23% في الضفة الغربية و18% في قطاع غزة). وأشارت أغلبية من الجمهور (52%) إلى أنهم قلقون للغاية أو قلقون إلى حد ما بشأن استمرار انتشار الفيروس في الأشهر الستة المقبلة. وأعرب سكان غزة عن قلقهم أكثر من سكان الضفة الغربية (68% مقابل 41%). وتظهر المقارنة مع المشاركين من الدول العربية الأخرى مخاوف أكبر في معظم البلدان الأخرى، حيث يحتل لبنان المرتبة الأولى بنسبة 80٪ الذين عبروا عن القلق من انتشار الفيروس في الأشهر الستة المقبلة. لكن المشاركون من تونس والأردن أبدوا قلقا أقل من الفلسطينيين.

وعندما سئلوا عن أسباب قلقهم، أشار 41% من الجمهور إلى أنهم يشعرون بالقلق من إصابة أحد أفراد أسرهم باعتلال شديد أو وفاته بسبب الفيروس. أما مبعث القلق الثاني فقد تركز على عدم تنفيذ الناس لتوصيات الحكومة، حيث اختار هذا البند 17% من الجمهور. وشملت المخاوف المهمة الأخرى فقدان دخل الأسرة (13%)، والتأثير السلبي على الاقتصاد (12%)، وعدم قدرة نظام الرعاية الصحية على التعامل مع حالات كوفيد-19.

وبالنسبة لأولئك الذين لم يعربوا عن قلقهم، تباينت الأسباب، لكن النسبة الأكبر (30%) أعربت عن رأي مفاده أن التهديد الذي يشكله الفيروس مبالغ فيه. واعتقدت نسبة مماثلة (29%) أن السبب هو توفر اللقاح الآن. وتم ذكر عوامل أخرى: يعتقد 10% أن الناس أحسنوا اتباع توصيات الحكومة، ويعتقد 9% أن البنية التحتية للرعاية الصحية قادرة على التعامل مع حالات فيروس كورونا، ويعتقد 6% أن استجابة الحكومة كانت كافية لاحتواء انتشار الفيروس.

ولقد سألنا عن التحديات التي يسببها الفيروس للمبحوثين. اختار حوالي النصف إما تعطّل تعليم أطفالهم (25٪) أو فقدان الدخل (24٪). وشملت التحديات الأخرى التي تم ذكرها تعطيل الحياة الاجتماعية (16%)، وزيادة تكلفة المعيشة (13%)، والآثار الضارة على الحالة النفسية والعاطفية (8%)، والإصابة أو التعامل مع الآثار الجانبية طويلة المدى لكوفيد-19 (7%)، وانحسار معدلات توافر السلع الأساسية (3%).

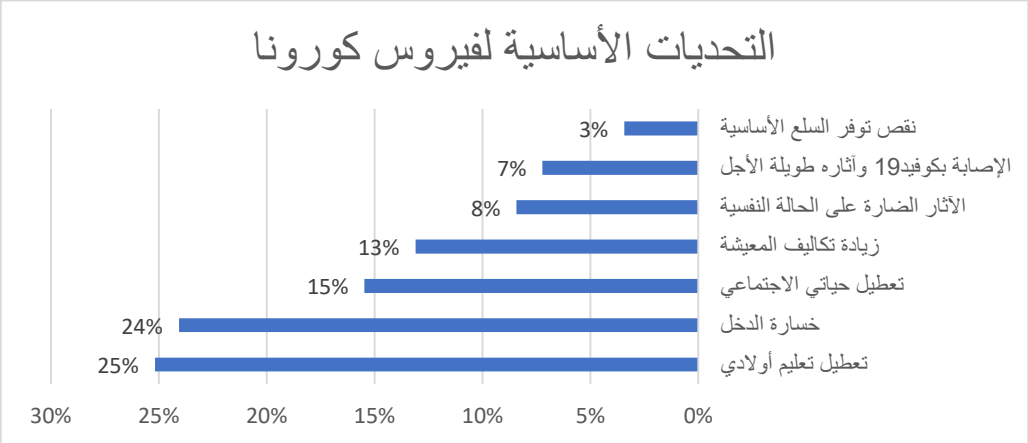

وعند تقييم أداء الحكومة في الاستجابة لأزمة كورونا، قال 61% إنه جيد أو جيد جداً. ومن الجدير بالذكر أن المشاركين في الاستطلاع في دولتين عربيتين فقط أعطوا تقييماً إيجابياً أكبر لأداء حكوماتهم في الاستجابة للأزمة، وهما مصر وتونس. وكان أسوأ تقييم لأداء حكومة من قِبل اللبنانيين. وبالنظر إلى نقاط الضعف في نظام الرعاية الصحية في فلسطين، تم تسليط الضوء على أربعة نقاط من قبل الجمهور: قال الثلث إن البلاد ليس لديها ما يكفي من المستشفيات، واشتكى 24% من ندرة الإمدادات، وقال 20% إن السبب هو نقص المتخصصين الطبيين المهرة، وقال 10% إن السبب هو ارتفاع تكاليف الرعاية أو غياب التأمين الطبي.

وأشار أغلب الجمهور (59%) (في أكتوبر/تشرين الأول 2021) إلى الحصول على اللقاح. وكانت هذه النسبة أعلى في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة (64% مقابل 50%). ومن بين أولئك الذين لم يحصلوا على اللقاح، قال 42% إنه من المحتمل جدًا أو من المحتمل إلى حد ما أن يحصلوا على اللقاح بمجرد توفره. وقالت أغلبية 57% إنه من غير المرجح إلى حد ما أو من المستبعد جدًا أن يحصلوا على اللقاح مع توفره. وتباينت الأسباب المقدمة لرفض اللقاح: فقد أشار الثلث إلى عدم الاقتناع بفعالية اللقاح؛ وأعرب 29% عن رأي مفاده أن "إرادة الله هي التي تقرر ما يحدث لي"، وأشار ما يزيد قليلاً عن الربع (26%) إلى القلق بشأن الآثار الجانبية السلبية. وجادل العشر بأن الوباء في طريقه إلى الانتهاء وبالتالي ليست هناك حاجة للحصول على اللقاح. وكما يوضح الشكل أدناه، كان السبب الرئيسي الذي قدمه سكان الضفة الغربية هو القلق بشأن فعالية اللقاح، بينما كان السبب الرئيسي الذي قدمه سكان غزة هو القلق بشأن الآثار الجانبية للقاح. والمثير للدهشة أن سكان الضفة الغربية (32%) قالوا أكثر من سكان غزة (25%) "إن مشيئة الله هي التي تقرر ما سيحدث لي".

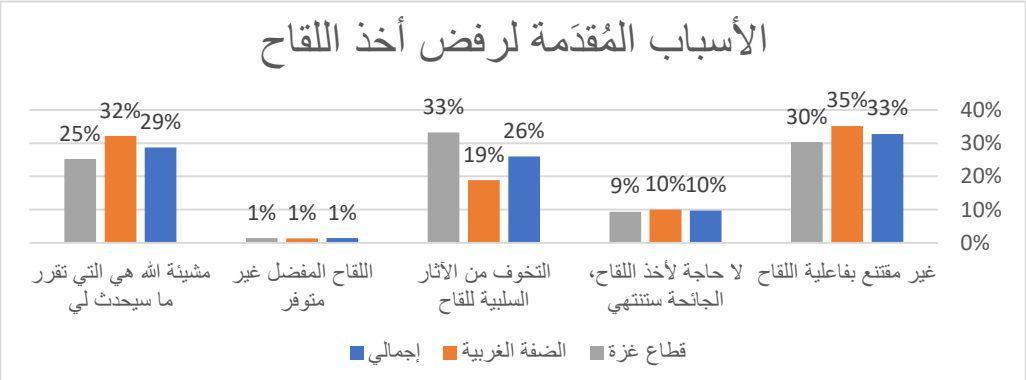

بالمقارنة مع المشاركين الآخرين في العالم العربي، فإن أعلى نسبة ممن قالوا بأن اللقاح غير فعال وجدت في موريتانيا يليها الأردن، حيث اختار هذه المقولة 56% و43% من غير المحصنين باللقاح. وأقل نسبة وجدت في مصر (17%). وكانت أعلى نسبة قلق بشأن الآثار الجانبية موجودة في مصر (55%) والأدنى في ليبيا (14%). أعلى نسبة ممن قالوا بأن إرادة الله تقرر ما سيحدث كانت في تونس (36%) والأدنى في موريتانيا (7%).

(12) العلاقات الدولية

سألنا الجمهور عن الحل الذي يفضله لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. اختارت أغلبية من 52% حل الدولتين، أي فلسطين إلى جانب إسرائيل على حدود عام 1967. وقالت نسبة من 8% دولة واحدة لليهود والعرب، وقالت نسبة من 6% كونفدرالية فلسطينية إسرائيلية، واختارت نسبة من 28% حلولاً "أخرى". وأشار خمسون بالمائة ممن اختاروا الحلول "الأخرى" إلى تفضيلهم لـ "فلسطين التاريخية"، مما يعني أن كل فلسطين يجب أن تكون ملكًا للفلسطينيين. حوالي ثلث الذين اختاروا "أخرى" يفضلون "الدولة المستقلة" و7% يفضلون "إنهاء الاحتلال". وفي نفس الموضوع، سألنا أيضًا ما إذا كان الجمهور يؤيد أم يعارض تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. الغالبية العظمى (94%) عارضت أو عارضت بشدة بينما أيدها 7% فقط. ومن الجدير بالذكر أن الأغلبية في ست دول عربية مشاركة فضلت حل الدولتين بينما فضلت أقليات صغيرة في جميع الدول المشاركة حل الدولة الواحدة أو الكونفدرالية. وتُظهِر جميع الدول المشاركة تقريبًا دعمًا طفيفًا للتطبيع، باستثناء السودان والمغرب، اللذين تجاوز دعمهما الثلث في حالة المغرب، وأقل بقليل من 40% في حالة السودان.

ولقد سألنا الجمهور عما إذا كان لديه رأي إيجابي أو سلبي تجاه الأمم المتحدة ومختلف اللاعبين الدوليين الرئيسيين بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والمملكة المتحدة وكذلك تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية. وكما يوضح الشكل أدناه، فإن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تقول الأغلبية فيها إن لديها رأيًا إيجابيًا أو إيجابيًا للغاية. الثلث لديه رأي إيجابي تجاه الصين، تليها روسيا (27%)، والسعودية (24%)، والأمم المتحدة (19%)، والمملكة المتحدة (18%)، والولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة تأييد بلغت 15% فقط. ربما يكون المحرك الأكثر ترجيحاً للمواقف تجاه هذه الدول هو التصور العام لموقفها من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن الواضح أن معظم الفلسطينيين غير راضين عنهم جميعاً، باستثناء تركيا. وفي هذا السياق، فإن الرأي السلبي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واضح. وربما يرتبط الاستياء من السعودية بالتصور العام بأنها كانت وراء اتفاقيات التطبيع العربية الأخيرة مع إسرائيل، في حين أن الاستياء من الأمم المتحدة ربما يرتبط بعدم قدرة تلك المنظمة على اتخاذ أية إجراءات فعالة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

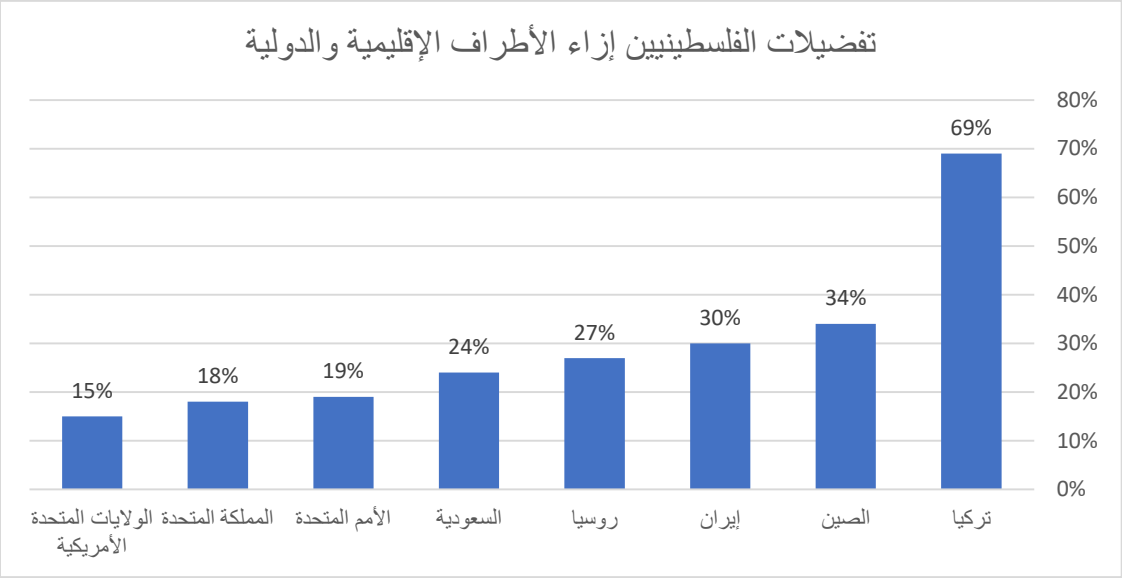

ويشير الفلسطينيون إلى أدنى معدلات التفضيل مقارنة بالدول العربية المشاركة الأخرى تجاه الجهات الفاعلة التالية: الأمم المتحدة، والمملكة المتحدة، والصين، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية. على سبيل المثال، أعطى جميع المشاركين العرب الآخرين الولايات المتحدة تصنيفات أعلى بكثير، حيث بلغت نسبة تأييد المغاربة 69%، بينما أعطاها الموريتانيون والأردنيون والسودانيون نسبة تفضيل بلغت 50% أو أكثر. كما أعطى الفلسطينيون الصين أدنى نسبة تفضيل، في حين أعطاها المغاربة والموريتانيون والسودانيون 60% أو أكثر، وأعطاها العراقيون واللبنانيون والأردنيون والتونسيون 50% أو أكثر.

ولقد طرحنا أسئلة محددة تتعلق بالعلاقات الاقتصادية والاستثمار والتجارة والتفضيلات ذات الصلة مع مختلف البلدان: الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والمملكة المتحدة وتركيا وإيران. في أحد الأسئلة، سألنا عن الدولة الأكثر تفضيلاً لإقامة علاقات اقتصادية أقوى معها. وكما يشير الشكل أدناه، جاءت تركيا في المرتبة الأولى بنسبة 61% يريدون علاقات أقوى معها، تليها الصين بنسبة 29% فقط، ثم المملكة العربية السعودية (24%)، وروسيا (22%)، والولايات المتحدة الأمريكية (21%)، والمملكة المتحدة وإيران (19% لكل منهما). وبالمقارنة مع المشاركين الآخرين من الدول العربية الأخرى، جاءت فلسطين في المرتبة الثانية، بعد الأردن، في تفضيل تركيا، والأخيرة في تفضيل المملكة المتحدة والصين وروسيا والمملكة العربية السعودية. وفي سؤال آخر سألنا عن الدول المفضلة للفوز بعقد مناقصة لبناء مشاريع البنية التحتية في فلسطين. يشير السؤال إلى افتراض بأن الشركات المتقدمة للمناقصة من الدول الخمس التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، والمملكة المتحدة، وتركيا. وكما يظهر الشكل أدناه، تأتي تركيا في المقدمة مرة أخرى. وبالمقارنة مع تفضيلات المواطنين في الدول العربية الأخرى المشاركة في الاستطلاع، تمنح فلسطين الولايات المتحدة الأمريكية أدنى الدرجات وتركيا أعلى الدرجات.

في سؤالين آخرين يشيران إلى نفس البلدان الخمسة المستخدمة في مثال عقد عطاءات البنية التحتية، سألنا عن الدولة التي ستقدم أعلى جودة والدولة التي ستقدم أقل جودة في بناء مشاريع البنية التحتية. أداء تركيا جيد جدًا هنا أيضًا، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا، بينما تتبعها الصين والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بدرجات أقل بكثير. تم اختيار الصين أيضًا لتكون الدولة التي سيكون بناءها أقل جودة. وهنا أيضًا، بالمقارنة مع المشاركين من الدول الأخرى المشمولة بالاستطلاع، تمنح فلسطين الولايات المتحدة الأمريكية أدنى درجة وتمنح تركيا أعلى الدرجات.

وسألنا الناس عما إذا كانت سياسات إدارة بايدن تجاه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفضل أم هي نفسها أم أسوأ من سياسات إدارة ترامب. وقالت الغالبية العظمى (71%) إنها هي نفسها أو أسوأ، وقال 56% إن بايدن ينتهج نفس السياسات، ثم هنالك 31% قالوا إن سياسات إدارة بايدن أسوأ، وقال 16% إنها أفضل. ولكن عندما سألنا عن مدى تأييد أو معارضة المبحوثين لانسحاب القوات العسكرية الأمريكية من أفغانستان، قالت الغالبية العظمى (80%) إنهم يؤيدون أو يؤيدون بشدة انسحاب القوات الأمريكية بينما قال 11% إنهم يعارضون ذلك. وعندما سئلوا عن الأولوية الأولى لإدارة بايدن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اختارت النسبة الأكبر (36%) فلسطين، تليها التنمية الاقتصادية (16%)، والاستقرار والأمن (14%)، وحقوق الإنسان (12%)، والتعليم (9%)، والبنية التحتية (4%)، والإرهاب (3%).

كما طلبنا من الجمهور تقييم مختلف التهديدات المحتملة لمصالح الأمن القومي لفلسطين. تم تزويد المشاركين بستة تهديدات محتملة تشمل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والصين وإيران والمملكة العربية السعودية. يعتبر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية تهديداً خطيراً بنسبة 86%، واعتبره 7% تهديداً مهماً ولكن ليس خطيراً، وغير مهم بنسبة 4%. ويُنظر إلى صعود القوة الاقتصادية الأمريكية باعتباره التهديد الحاسم التالي بأغلبية 53%. وهناك 24% يقولون إنه مهم ولكنه ليس خطيراً، و19% يقولون إنه ليس تهديداً مهماً. تم تعريف البرنامج النووي الإيراني على أنه تهديد خطير بنسبة 48%، ويعتبره 22% تهديدًا مهمًا ولكن ليس خطيرًا، ويرى 23% أنه غير مهم. ويرى 37% من الجمهور أن النفوذ السياسي الإيراني في المنطقة يمثل تهديدًا خطيرًا. ويقول 24% آخرون إن التهديد مهم ولكنه ليس خطيرًا؛ و19% يقولون إنه غير مهم. ويأتي النفوذ السياسي للمملكة العربية السعودية في المنطقة بعد ذلك، حيث يرى 32% أنه يمثل تهديدًا خطيرًا، والرُبع يعتبرونه تهديداً مهمًا ولكنه ليس حاسمًا، والثلث يرون أنه غير مهم. وأخيراً، يُنظر إلى صعود القوة الاقتصادية للصين باعتباره تهديداً خطيراً بنسبة 26%، في حين أن 29% يقولون إنه مهم ولكنه ليس خطيراً، و36% يقولون أنه غير مهم.

ويقارن الشكل التالي ردود سكان الضفة الغربية وسكان غزة فيما يتعلق بالتهديدات "الخطيرة". وبينما ينظم الجانبان تراتبية هذه التهديدات بنفس الطريقة بالضبط، إلا أن هناك اختلافات. وفي جميع الحالات الست، يرى سكان غزة أن التهديدات أقل أهمية مقارنة بالطريقة التي يرى بها سكان الضفة الغربية هذه التهديدات حتى عندما يتعلق الأمر

بالاحتلال الإسرائيلي. ويرى 70% فقط من سكان غزة، مقارنة بـ 86% من سكان الضفة الغربية، أن الاحتلال الإسرائيلي "خطير". ومن الواضح أن حقيقة أن قطاع غزة لم يعد محتلاً بشكل مباشر من قبل الجيش الإسرائيلي، ولا يوجد مستوطنون إسرائيليون على أراضيه، يفسر الفجوة بين وجهات نظر سكان المنطقتين.

ولقد طلبنا من الناس تقييم السياسات الخارجية لقادة القوى الدولية والإقليمية الكبرى. وصفت الأغلبية (61%) سياسات الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بالجيدة أو الجيدة جداً. أما السياسات الثانية الأكثر تفضيلاً فهي سياسات الرئيس الروسي بوتين، بنسبة تقييم إيجابية 19%، تليها سياسات الرئيس الصيني، تشي جين بينغ، والمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، بنسبة (16% لكل منهما). وجاء في المركز الثاني من حيث التفضيل سياسات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وولي العهد الإماراتي محمد بن زايد، بنسبة 13% و12% على التوالي. وجاءت بعد ذلك سياسات الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن وسياسات الرئيس السوري بشار الأسد بنسبة 11% لكل منهما. ويوضح الشكل التالي الفروق في التقييم العام بين الدورتين الخامسة والسابعة. والفرق الأهم بين الدورتين هو انخفاض التقييم الإيجابي للرئيس التركي بمقدار 12 نقطة مئوية. كما تجدر الإشارة إلى أن التصنيف الإيجابي للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بلغ 6% في عام 2018 بينما حصل الرئيس الأمريكي الحالي على 11% بزيادة خمس نقاط. ولم يتغير تقييم سياسات الرئيس الروسي.

ورداً على السؤال عن الخطوتين اللتين ستسمحان بتحسن الوضع في سوريا، اختارت أكبر نسبة (28%) كخطوة أولى "وقف الهجمات على المدنيين والمنشآت المدنية مثل المستشفيات"، واختارت نسبة 22% "الانتخابات الحرة والنزيهة لكافة السوريين، بما في ذلك من هم في الشتات"، و15% اختاروا "العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى بيوتهم"، واختار 13% "إخلاء سبيل المحتجزين والمختطفين والمفقودين"، واختار 10% "انتقال سياسي يقوم به السوريون ويتبنوه بالكامل"، واختار 6% "أن تمنع دول الأمم المتحدة وتقمع الأعمال الإرهابية". وفيما يتعلق بالخطوة الثانية، اختار 25% وقف الهجمات على المدنيين، واختار 20% العودة الآمنة والطوعية، و18% اختاروا إخلاء سبيل المحتجزين، واختار 18% الانتخابات الحرة والنزيهة، واختار 11% الانتقال السياسي بأيدٍ سورية، واختار 7% قيام دول الأمم المتحدة الأعضاء بمنع وقمع الأعمال الإرهابية.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أضخم مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.